Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2006/Technical Paper.9
25 January 2006
ORIGINAL: ARABIC

c-3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الحركة النسائية في مصر

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٦

ملاحظة: أعدت هذه الدراسة السيدة شهيدة الباز، المستشارة لدى الإسكوا. طبعت هذه الدراسة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلفة وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

06-0031

المحتويات

	الصفحة
ألف- مقدمة	٣
باء- مفهوم الحركة الاجتماعية وشروط تشكّلها	٤
جيم- ملاحظات منهجية حول الحركة النسائية	٦
دال- نشأة الحركة النسائية في مصر وتطورها	٨
هاء- الحركة النسائية والمرأة في المجتمع المدني	٢٣
واو- الآليات الرسمية لدعم قضايا المرأة المصرية.....	٢٨
زاي- ملاحظات ختامية	٢٩
المراجع	٣٣

ألف- مقدمـــة

في العقود الأخيرة لوحظ تزايد الاهتمام، دولياً ومحلياً، بقضايا المرأة بهدف محاولة القضاء على كافة أشكال التمييز ضدها والعمل على تحقيق المساواة بينها وبين الرجل، باعتبارها شريكاً كاملاً يمثل نصف الطاقة البشرية في المجتمع. وقد أدى هذا الوعي إلى صحوة نظرية وحركية في مجال الفكر النسائي والحركات النسائية، وصحوة عملية في ما يتعلق بسبل التصدي لقضايا المرأة. ونتيجة لذلك، ظهرت سلسلة متتابعة من الأطر النظرية والتحليلية والتطبيقات العملية التي تهدف إلى تمكين المرأة وإدماجها في كل العمليات المجتمعية بهدف تحقيق المساواة بينها وبين الرجل. وفي هذا الإطار برز منظور النوع الاجتماعي (gender perspective) كمنهجية تمكن، على نحو أوسع وأشمل، تفسير الفجوة بين الجنسين في كل مجتمع، في إطار ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ويوفر هذا المنظور، كإطار تحليلي، أدوات تمكن من الكشف عن العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والتي تحددت اجتماعيا وثقافيا، وانعكست على الأدوار المخصصة لكل منهما والسلوكيات المفروضة عليهما. وتمكن هذه الأدوات التحليلية من تحديد حقوق ومسؤوليات كل من الرجل والمرأة في المجتمع، وكذلك من الكشف عن التفاوتات بين الجنسين من حيث قدرة كل منهما على الحصول على الموارد والسيطرة عليها، وعلى العمل المنتج، فضلاً عن التفاوتات في الحصول على مصادر القوة، والدخل المستقل، والتعليم والتدريب، والمهارات المطلوبة في سوق العمل. كما يكشف هذا المنظور عن التفاوتات بين الرجل والمرأة من حيث درجة مشاركتهما في صنع القرار في الأسرة، وفي المجتمع، وفي مكان العمل.

ولما كان منظور النوع الاجتماعي يكشف عن الأسباب الجذرية لغياب المساواة بين الرجل والمرأة، فإنه يوفر، في الوقت نفسه، الأدوات التحليلية للوقوف على هذه الأسباب. ويمكن تطبيق هذه الأدوات التحليلية على مجتمعات ذات سمات ثقافية متباينة، مما يساعد على اكتشاف السبل الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين في كل مجتمع حسب ظروفه. وحيث أن تحرير المرأة وتمكينها هما نتاج عملية جدلية بينها وبين المجتمع، فإن قدراً كبيراً من المسؤولية عن تحقيق هذا الهدف يقع على عاتق المرأة، ويعتمد على مستوى الوعي والقدرة الحركية والتنظيمية التي تملكها والتي توظفها في استخدام أدوات منظور النوع الاجتماعي. ونتيجة لذلك، تبنت معظم الحركات النسائية الحقوقية في المنطقة العربية ومراكز الدراسات المعنية بقضايا المرأة، بالإضافة إلى بعض الحكومات، هذا المنظور كإطار لتحليل أوضاع المرأة وتمكينها، ولو على مستوى الخطاب. وقد ساعد على انتشار منظور النوع الاجتماعي كإطار تحليلي، على الرغم من المقاومة التي أبداها بعض الجماعات لفكرة المساواة بين الجنسين، ساعد على تبنّي منهاج عمل بيجين لمنظور النوع الاجتماعي كأرضية استند إليها باعتبارها دليلاً لتوجيه حركة المرأة للحصول على حقوقها كشريكة للرجل في كل الفرص المجتمعية. ومن هنا كانت أهمية أخذ الوعي بهذا المنظور في الاعتبار كأحد المعايير للكشف عن تطور الحركة النسائية في مصر وعن فاعليتها.

ويتحدد وضع النساء المصريات، والمبادرات التي يمكنهن القيام بها، وقدراتهن الحركية والتنظيمية للمشاركة مشاركة فعالة في العمليات المجتمعية من خلال العلاقة الجدلية بين مستوى تطور أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والاستراتيجية التنموية التي تتبناها الدولة من جهة، وبين قدرتهن على الحركة كجماعة ضغط، بهدف زيادة الفرص المجتمعية المتاحة لهن وتحقيق المساواة بينهن وبين الرجل، من جهة أخرى.

ويثير نوع الإستراتيجية التنموية التي تطبقها الدولة سؤالا جذريا يحدد الإجابة عنه شكل النضال القائم لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع العربي وأبعاده. فهل هناك استراتيجيات تنموية تؤدي،

بحكم أهدافها وبنيتها وآلياتها، إلى تمكين المرأة وتحريرها؟ وهل هناك استراتيجيات تنموية أخرى تؤدي، كذلك بحكم أهدافها وبنيتها وآلياتها، إلى استبعاد المرأة وتهميشها وتكريس مكانتها الدونية في المجتمع؟.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذا السؤال ضمنيا من خلال تحليل مراحل تطور الحركة النسائية في مصر في إطار علاقتها الجدلية بتطور وتغير التكوين الاجتماعي، وتفاعلها مع عناصره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المراحل التاريخية المختلفة. ومن ثم، تتبنّى هذه الدراسة منهج الاقتصاد السياسي الذي يضع الحركة النسائية في سياقها التاريخي، بأبعاده المختلفة، بحيث يمكن الكشف عن حركيتها وتفاعلها في هذا السياق.

وتنبع أهمية تناول الحركة النسائية في مصر من التزايد المستمر لعمليات الاستقطاب الاجتماعي الذي يؤدي إلى التمييز بين فئات الشعب المختلفة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً وثقافيا، مما أدى الى وضع بعض الفئات في موقع القهر والاستغلال والتهميش. ويصبح تغيير هذا الوضع رهناً بتوفر القدرة الجماعية لأي من هذه الفئات المهمشة على أن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في القضاء على عوامل القهر والاستبعاد، ومن ثم، القدرة على تغيير وضعها لتحقيق العدالة، وذلك في إطار حركة اجتماعية قوية ومستقلة وفعالة.

وبالرغم من تطور وضع المرأة المصرية على مدى قرنين من الزمان وحصولها على كثير من الحقوق، مقارنة بزميلاتها في معظم البلدان العربية وبعض بلدان العالم الثالث، إلا أنها مازالت تعاني، بوجه عام، من التمييز والقهر الذي يسبب، في بعض الأحيان، بتحويلها إلى سلعة تباع وتشترى تحت مسميات مختلفة. ومازالت الفرص المجتمعية المتاحة لها أقل كثيرا من حجم تواجدها الكمي والكيفي في المجتمع. وبالرغم من تعرّض فئات اجتماعية أخرى للقهر والاستغلال، إلا أن المرأة تخضع لقهر واستغلال مزدوجين نتيجة لسيادة النظرة الثقافية التي تضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل في كل فئة اجتماعية. ومن هنا، فإن وجود حركة نسائية كحركة اجتماعية قوية وفعالة هي شرط أساسي، ضمن شروط أخرى للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ثم، حصولها على جميع الفرص المجتمعية التي تمكنها من مشاركة الرجل في إدارة المجتمع وتسييره، بكل مؤسساته، بداية من الأسرة ونهاية بمؤسسات المجتمع والدولة، على أساس من التكافؤ والمساواة.

وسوف نحاول في هذه الدراسة الكشف عن مدى توافر شروط وجود حركة نسائية في مصر، ومدى تبلورها وتشكيلها البنيوي وسماتها، فضلاً عن عوامل نموها أو تراجعها، ومن ثم، مستوى فعاليتها في تحقيق أهدافها.

باء- مفهوم الحركة الاجتماعية وشروط تشكلها

قد يكون من المفيد، بداية، وضع تعريف إجرائي لما نعنيه بـــ "الحركة الاجتماعية" بغرض تحديد الشروط الأساسية اللازمة لوجود حركة نسائية، والوصول إلى المعايير التي يمكن الاستناد إليها في تحليل وتقييم الوضع السائد حاليا في مصر. ومن المهم هنا أن نأخذ في الاعتبار أن التعريف الإجرائي لا يمكن أن يكون تعريفا جامعا مانعا ولكن يمكنه، على الأقل، أن يلقي الضوء، في إطار أهداف الدراسة، على بعض المؤشرات الأساسية التي تساعد في رصد الحركة النسائية وتحليلها.

١- تعريف الحركات الاجتماعية

يمكن تعريف الحركات الاجتماعية بأنها تيار عام أو حالة عامة تعبر عن رفضها لأوضاع معينة وعن رغبتها في تغييرها من خلال رؤية ومطالب محددة، مما يدفع فئة أو فئات اجتماعية إلى الاتفاق على القيام بعمل مشترك، يتسم بالقدرة على التنظيم والاستمرارية، وينطوي على أهداف محددة إلى حد ما، وخطة وبرنامج عمل على درجة من الوضوح . وقد يتجه عمل فئة اجتماعية معينة إلى تغيير أو تعديل أو إلغاء نظام اجتماعي قائم، أو الإبقاء عليه والدفاع عنه في مواجهة قوى اجتماعية أو سياسية مضادة. وتختلف درجة تنظيم الحركة الاجتماعية واستمرارها ووضوح اهد أفها من حركة إلى أخرى (بدوي ١٩٨٢: ٣٧١ بتصرف).

ويوضح هذا التعريف أن الحركة الاجتماعية يجب أن تتوافر لها بعض الشروط التي تمنحها صفة العمومية والتنظيم والاستمرارية، بالإضافة إلى وضوح الأهداف والوسائل المتفق عليها من قبل الفئة أو الفئات التي تمثلها الحركة. ومن هنا، لا يمكن اعتبار القيام بمظاهرة أو إضراب أو اعتصام، أو غير ذلك من أشكال الاعتراض بمناسبة حدث معين، حركة اجتماعية. كما لا يمكن اعتبار الجهود التي تبذلها بعض الجماعات المتفرقة للدفاع عن قضية معينة حركة اجتماعية، وذلك مع الإقرار بأن مثل هذه الأنشطة يمكن أن تكون إرهاصات أو مقدمات للحركة الاجتماعية.

٢- العوامل المحيطة ببروز الحركات الاجتماعية

تظهر الحركات الاجتماعية وتتشكل نتيجة لتفاعلها الجدلي مع عدد من العوامل أو المتغيرات التي يرتبط بعضها بالظروف الموضوعية للمجتمع بشكل عام، بينما يرتبط البعض الآخر بالظروف الموضوعية والذاتية للفئة أو للفئات التي تعبر الحركة عن مصالحها. على أنه من المهم هنا التأكيد على أن تصنيف العوامل أو الظروف المحيطة بتشكل الحركات الاجتماعية في فئتين، الخاصة والعامة، وذلك من الناحية النظرية فقط، حيث إن هذه العوامل تتداخل في الواقع وتتفاعل جدليا وتتغير أولويات حركتها من حيث هيمنة بعض العوامل أو تراجعها تبعا لظروف وشروط اللحظة التاريخية في السيرورة الاجتماعية.

(أ) العوامل الخاصة بظروف المجتمع

١- عوامل سياسية تتمثل في طبيعة الدولة والنظام السياسي القائم. فكلما اتسع هامش الممارسة الديموقراطية زادت فرص نشأة الحركات الاجتماعية الفاعلة التي يصعب على النظام إضعافها أو تفتيتها عن طريق الاحتواء أو القهر. ورغم أن النظم الديكتاتورية والأزمات تؤدي إلى إفراز الكثير من مشاعر الرفض والمعارضة والرغبة في التغيير، إلا أن هذه المشاعر تظل كامنة لفترات طويلة إلى أن تنفجر في اللحظة التي يصل فيها الرفض والقدرة النضالية إلى درجة تتخطى آليات القهر الذي يستخدمها النظام السياسي. فإذا تبلورت هذه الحركات وانتظمت بشكل رؤية، ومطالب، وخطة عمل محددة، من الممكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية.

٢- عوامل اقتصادية تتمثل في النظام الاقتصادي السائد من حيث كفاءة الإنتاج وعدالة التوزيع. فمع نمو حجم الهيكل الإنتاجي وازدياد كفاءته، تزداد الموارد المتاحة على مستوى الإنتاج والخدمات والعمالة، وكذلك فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، كما تساهم العدالة في توزيع الموارد في تعزيز الشعور بالرضا عند مختلف الفئات. وبالمقابل، يؤدي ضعف الهيكل الاقتصادي وسوء توزيع الثروة إلى

تزايد معدلات الفقر والى الاستقطاب الطبقي، والاستبعاد، والتهميش الاجتماعي، ومن ثم، الشعور بالقهر ورفض للواقع، مما يمهد الظروف لظهور الحركات الاجتماعية، في حال توافر شروط قيامها.

٣- عوامل ثقافية تتمثل في القيم والاتجاهات الثقافية السائدة. وتتأثر هذه العوامل بالعوامل السابقة. ففي فترات النهضة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية تسود القيم الثقافية التي تدعو إلى التقدم والتغيير، مما يؤدي إلى زيادة وعي المواطن بحقوقه، ويحفز، بالتالي، ظهور الحركات الاجتماعية النشيطة. أما في فترات الركود والتخلف السياسي والاقتصادي، فتهيمن على المجتمع القيم التي تؤدي الى الجمود والتواكل والاستغراق في الغيبيات والخرافات، بحيث ينسحب المواطنون من الحركات الاجتماعية وتقل قدراتهم على الحركة الفاعلة الرامية الى إحداث التغيير وإحراز التقدم.

(ب) العوامل والمتغيرات الخاصة بظروف الفئة أو الفئات التي تعبر عنها الحركات الاجتماعية وهي تقع في فئتين هما:

١- عوامل موضوعية تنعكس في نوعية الظروف الموضوعية التي تحيط بالفئة أو الفئات التي تمثلها الحركة الاجتماعية ودرجة تطورها، حيث تساهم هذه الظروف في تشكيلها وتحديد ملامحها وقدرتها على التواجد الحركي. ويعتمد قياس درجة تطور هذه الفئات على عدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل مستوى التعليم والفرص المتاحة لاكتساب المعرفة، وكذلك فرص الحصول على الرعاية الصحية، فضلا عن النمو البدني السليم. أما المؤشرات الاقتصادية فهي تتصل بمستوى الدخل، وفرص العمل، وتوافر الشروط للحصول على عمل. ففي حال تدني هذه المؤشرات بشكل كبير، يقل احتمال تشكيل حركة اجتماعية واعية ومنظمة. ويضاف إلى ذلك تأثير الرؤية الثقافية والقيم التي تحكم الفئة كجماعة متميزة، وما إذا كانت هذه الرؤية تدفع الى التقدم أو الى الانعزال والجمود.

٢- متغيرات أو عوامل ذاتية تتمثل في مدى وعي فئة أو فئات اجتماعية معينة بوجودها كجماعة متميزة لها مصالح مشتركة وحقوق لم تحصل عليها أو على بعضها بعد، كذلك مدى أدراكها للمعوقات التي تحول دون حصولها على هذه الحقوق، ولأهمية العمل المشترك لتخطي هذه المعوقات ولتحقيق الأهداف المتفق عليها.

فإذا توافرت المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤاتية للفئة أو الفئات ذات الصلة، يصبح الطريق ممهدا لقيام الحركة الاجتماعية، شرط أن تتمتع هذه الفئة بقدرات تنظيمية، بالإضافة إلى وضوح الرؤية في ما يتعلق بأهدافها، فضلاً عن امتلاكها الوسائل الكفيلة بتحقيقها، وتسلحها، بالإيمان بقضيتها، والتزامها بالعمل الجماعي لتحقيق أهدافها. ويمكن أن نضيف هنا أن توافر هذه المتغيرات مجتمعة يوحي بأهمية وجود روح نضالية تنطوي على الكثير من التعاون والتكامل وإنكار الذات.

جيم- ملاحظات منهجية حول الحركة النسائية

تشير أدبيات التاريخ الاجتماعي إلى أن الدعوة إلى تحرير المرأة ومنحها حق الخروج من المنزل للعمل، وهي أساس الحركات النسائية، قد ارتبطت على المستوى العالمي بنمو الرأسمالية الصناعية وظهور الحاجة إلى عمالة المرأة لانخفاض تكلفتها مقارنة بعمالة الرجل. وثمة علاقة جدلية بين التغير الاقتصادي الذي يولّد هذه الحاجة، وبين الرؤى الثقافية السائدة في المجتمع، والتي تتكون عادة من العديد من القيم المتعارضة التي تعبر عن أنماط تاريخية مختلفة للتكوين الاجتماعي، كما أنها تستمد أصولها منها. ونتيجة

لذلك يحفز بعض هذه القيم، الذي يرتبط بالتكوينات الاجتماعية حديثة النشأة، على التقدم والتغيير بينما يقاوم البعض الآخر هذا التغيير، لحماية مصالح من ينتمون إلى التكوينات الاجتماعية الآخذة في التراجع، من أجل الحفاظ على استمراريتها.

واتساقا مع تعدد الأنساق القيمية في المجتمع الواحد وتصارعها، اتسمت القيم الثقافية السائدة المعنية بالمرأة، في معظم المجتمعات النامية ومنها مصر، بالازدواجية والصراع بين القديم والجديد، وبين الوافد والموروث، وبين التغير والجمود، بحيث ترتبط لحظات انتصار أي من القيم المتصارعة بهيمنة القوى المعبرة عن التكوينات الاجتماعية التي أفرزتها على المجتمع، وسيادة نسق القيم المرتبط بها. ففي لحظات انتصار المشروع الوطني التحديثي أو النضالي التحرري في مراحل مختلفة في مصر، تصاعدت وانتصرت الدعوة إلى تحرير المرأة والى توسيع فرص مشاركتها وتوسيع أدوارها المجتمعية وترافق ذلك مع سيادة التفسير المستنير للدين. وقد وجدت هذه الدعوة استجابة مختلفة لدى المرأة.

وبالمنطق نفسه، شهدت لحظات التراجع والهزيمة ازدياداً في الدعوات الرامية الى تحجيم وضع المرأة وتحديد دورها داخل جدران المنزل، وتقليص أدوارها المجتمعية الأخرى. وتوضع مثل هذه الدعوات عادة في أطر سلفية، وتستند إلى تفسيرات دينية شكلية جامدة، وفي كثير من الأحيان مغلوطة. ويمكن أن يفسر ذلك بأنه في لحظات ازدهار المشروع الوطني التحرري الذي يتبنى استراتيجية تنموية تعبر عن مصالح الأغلبية ويقوم على تعبئة وتعظيم الموارد الذاتية للمجتمع، تزداد الحاجة إلى حشد كل المواطنين القادرين على المشاركة والى تنمية طاقاتهم وتوظيفها.

وهنا تظهر الحاجة إلى طاقات النساء ويبدأ الاهتمام بتأهيلهن للقيام بالأعمال المطلوبة. وفي إطار ذلك، تشهد العملية المؤشرات الموضوعية للتنمية البشرية الخاصة بالمرأة تحسّناً يساهم في تطوير دورها وتحسين مكانتها في المجتمع. ويؤدي ذلك، بدوره، إلى صحوة نسائية نسبية قد تدفع المرأة إلى المطالبة بمزيد من الحقوق الكفيلة بتحسين وضعها، وبزيادة وعيها بذاتها وبحقوقها. فإذا استمر هذا الوضع فإنه قد يؤدي الى حصول المرأة على حقوقها كاملة، مما يمكّنها من الوصول الى مكانة اجتماعية تساوي مكانة للرجل.

على أن الواقع يجري غالباً خلاف ذلك، حيث تتعرض المجتمعات لكثير من الأزمات والانتكاسات التي تعوق المشروع الوطني والتحريري، مما يترتب عليه توقف تطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وربما تراجعه، في بعض الأحيان، من حيث مؤشرات التقدم والتحرر والقيم المرتبطة بها. وبالرغم من أن انحسار تطور المجتمع ينعكس على كل فئاته، بشكل أو بآخر، إلا أنه يؤثر على المرأة بدرجة أكبر، حيث إنها الفئة الأضعف تاريخيا، مما يسهل على المجتمع حل مشاكله على حسابها. وفي هذا الإطار تبرز الأيديولوجيات التي تبرر مثل هذا التوجه.

ولكن على الرغم من الانتكاسات التي تلحق بوضع المرأة في فترات الهزيمة والانحسار، فإن ما حصلت عليه من فرص وحقوق مجتمعية في فترات سابقة يظل رصيدا كامنا يتحرك إذا ما طرأت عليه ظروف مؤاتية في مرحلة لاحقة. وفي هذه الحالة، يساهم هذا الرصيد في بناء الصحوة النسائية التي يمكنها، إذا استكملت شروطها، أن تتحول إلى حركة نسائية فعالة. وسوف نحاول في الجزء التالي من هذه الدراسة تطبيق هذه الرؤية المنهجية على مسار الحركة النسائية في مصر.

دال- نشأة الحركة النسائية في مصر وتطورها

يشير الجبرتي إلى بدايات تحرك النساء إبان الحملة الفرنسية نتيجة لاختلاطهن بالفرنسيين وزواج بعض المصريات من فرنسيين، حيث قامت أول مظاهرة نسائية في رشيد وطالبت الحاكم الفرنسي بالتدخل حتى يسمح الأزواج لزوجاتهن بالذهاب إلى الحمامات العامة. كما طالبت النساء أزواجهن بمعاملتهن باحترام، أسوة بزوجة الحاكم الفرنسي مينو، المصرية (العفيفي وعبد الهادي ١٩٩٥: ١٣١). إلا أن البداية الحقيقية لتغير وضع المرأة في مصر تزامنت وظهور الدولة المصرية الحديثة في عهد محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٢). ومنذ ذلك الحين وحتى الآن حدثت بعض القفزات النوعية في أوضاع المرأة نتيجة لتطور البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع وتغيرها. ومع الاعتراف بوجود درجة من التواصل التاريخي، يمكن تقسيم تلك الفترة إلى عدة مراحل تتسم كل منها بسمات معينة تفاعلت جدليا مع درجة نمو المجتمع ومع الظروف الموضوعية والذاتية للمرأة المصرية، مما انعكس على حجم حركتها الاجتماعية ومضمونها. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم هذه الفترة إلى المراحل الأربع التالية:

١- مرحلة بناء مصر الحديثة والنضال ضد الاستعمار: ١٨٠٥-١٩١٩

تميزت هذه المرحلة بوجود أربعة عوامل أساسية ساهمت في تغيير وضع المرأة وفي رؤية المجتمع لدورها تمثلت بما يلي:

(أ) تبنّي محمد علي مشروعاً نهضوياً هدف إلى بناء دولة حديثة، تضارع الدول الأوربية، واهتمامه كذلك ببناء جيش حديث قوي، وصناعة مزدهرة، وبإرساله البعثات إلى الخارج لإعداد كوادر لإدارة مؤسسات الدولة؛

(ب) الانفتاح على الحضارة الأوربية، بتأثير الحملة الفرنسية، وإرسال البعثات إلى الخارج، والتأثر بالفكر التنويري السائد في الغرب آنذاك، والذي شمل رؤية جديدة لدور المرأة ولعلاقتها بالرجل؛

(ج) حركة الإصلاح الديني التي بدأها الشيخ حسن العطار، وأكملها تلميذه رفاعة الطهطاوى الذي مزج بين الإصلاح الديني والانفتاح على الحضارة الغربية، واستمرار جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وقاسم أمين في النهج نفسه؛

(د) صعود الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني وثورة ١٩١٩، حيث أدى تحدى الجيش للخديوي ومواجهة الشعب للاستعمار إلى قيام ثورة عرابي والحركة الوطنية من أجل التحرر والاستقلال، التي شاركت فيها السيدات المصريات بقوة.

وقد تفاعلت هذه العوامل وأثرت تأثيراً كبيراً في وضع المرأة المصرية ومكانتها. ففي إطار مشروع محمد علي النهضوي، الذي قام على تعبئة المواطنين والارتقاء بهم، ظهر الاحتياج إلى المرأة، ففتح محمد علي الباب لمشاركتها في المجال العام خارج نطاق الأسرة، حيث أنشأ مدرسة القابلات الصحيات، وهيأ الفرص لتدريب الفتيات على العمل في مصانع الغزل والنسيج والطرابيش والملابس، لإمداد الجيش بما يحتاجه من ملبوسات (إبراهيم، سعد الدين ١٩٩٥: ٢٢). وعلى الرغم من أن المرأة الريفية في مصر كانت تساعد زوجها في العمل في الحقل منذ التاريخ القديم وحتى الآن، إلا أنها عملت دون أجر، كما اعتبر عملها

امتداداً لعملها داخل الأسرة. لذا، حين شاركت المرأة الريفية في تعبئة وكبس بآلات القطن لقاء أجر في تلك الفترة، كان ذلك بداية عملها الحقيقي خارج المنزل.

واستجاب الفكر الاجتماعي–الثقافي لهذا التغير وأضاف اليه حين نشر رفاعة الطهطاوى، بعد عودته من فرنسا، كتابه "تخليص الإبريز في وصف باريز" حيث أشاد بأوضاع المرأة الأوربية وبإتاحة فرص لها للدراسة والعمل وللمشاركة في الحياة العامة. وكان كتابه أول كتاب يربط بين تغيير التقاليد التي تؤثر سلباً على المرأة من ناحية وبين الإصلاح الاقتصادي التقني الرامي الى تحديث الأمة من ناحية أخرى (شرف الدين ٢٠٠٣). كما دعا إلى تعليم البنات في كتابه "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" كي تتمكن المرأة من العمل، أسوة بالرجل، إذا ظهرت الحاجة لذلك. وعلى المستوى الشخصي، جعل في شخصه مثالاً يُحتذي به حين وضع لنفسه شرطا في وثيقة الزواج بألا يتخذ زوجة أخرى، وإن فعل، فلها الحق في تطليق نفسها.

كما استمرت حركة الإصلاح الديني التي تأثرت بحركة التنوير في الغرب، فنادى كل من الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده بتنقية التراث الإسلامي مما علق به من خرافات وتفسيرات مغلوطة منذ عصور الانحطاط. وتضمنت دعوتهما طرحا مستنيرا لقضية المرأة دعا إلى النهوض بها. ثم جاء قاسم أمين، الذي تأثر بدراسته في فرنسا وبالصالونات التي انتشرت في مصر آنذاك، ومن أهمها صالونات الأميرات، كالأميرة نازلي فاضل، فكتب كتابيه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة" اللذين أثارا جدلا واسعا، حيث كانت قضية المرأة لا تزال مسألة خلافية، لدرجة أن اثنين من زعماء النهضة الوطنية، وهما مصطفى كامل وطلعت حرب، عارضا آراء قاسم أمين معارضة شديدة. وقد تناول قاسم أمين في هذين الكتابين قضايا هامة منها ضرورة رفع الحجاب؛ وأهمية تعليم المرأة؛ وتقييد حق الرجل في الطلاق؛ وتحريم تعدد الزوجات إلا للضرورة القصوى؛ وضمان حـــق المرأة في العمل عند الحاجة إليه (السبكي ١٩٨٦: ١٦ وعمارة ١٩٨٥).

وقد شجع ذلك النساء فشاركن، تحت أسماء مستعارة، في الحوار القائم بشأن المرأة، وكان وضع المرأة قد تطور إلى حد كبير نسبيا. وبعد أن ضرب مشروع محمد علي، جاء حفيده إسماعيل وحاول إحياءه مرة أخرى، فأنشأ أول مدرسة للبنات، وهي السيوفية، عام ١٨٧٣، ثم أنشأ مدرسة أخرى في القربية. وأقبلت البنات على التعليم، مما حفز الإرساليات الأجنبية على فتح أبوابها للمصريات من بنات الطبقة العليا. وعند إنشاء جامعة القاهرة عام ١٩٠٨، وبالرغم من عدم السماح للنساء بالالتحاق بها، فقد كانت النساء يترددن عليها لحضور المحاضرات التي كانت تلقيها ملك حفني ناصف وباحثات أجنبيات (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٣).

وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع تصاعد الحركة الوطنية ضد الاحتلال البريطاني، ساهمت النساء المصريات في ثورة عرابي ضد النفوذ الشركسي في الجيش وضد الخديوي توفيق. وقد أشار المحامي البريطاني الذي تولى الدفاع عن عرابي في كتابه إلى نضال المرأة المصرية الذي غير الفكرة التقليدية التي يتبناها الغرب تجاهها حيث قال: "ما من بلد في الشرق يبدو فيه نفوذ المرأة واضحا جليا كما يبدو في مصر". (السبكي ١٩٨٦: ١٣).

وقد ظهر الأثر التراكمي لتعليم المرأة وأثر الصحوة التنويرية، المتمثلة في حركة الإصلاح الديني والانفتاح على الغرب في الدعوات لتحرير المرأة في زيادة وعي النساء بحقوقهن وبأهمية مشاركتهن في المجال العام. فظهرت كتابات نسائية ساندت تحرير المرأة، مثل أشعار عائشة التيمورية عام ١٨٦٩، والتي تغنت فيها بأصالة المرأة ونادت بتحسين أحوالها، وكتابات ملك حفني تحت اسم "باحثة البادية". كما أصدرت

النساء عددا من المجلات النسائية من أهمها مجلة السيدات التي أصدرتها هند نوفل عام ١٨٩٢، والهوانم عام ١٩٠٠، والمرأة والإسلام عام ١٩٠٠، وشجرة الدر عام ١٩٠١، والسيدات والبنات عام ١٩٠٣، وفتاة الشرق عام ١٩٠٦، وترقية المرأة عام ١٩٠٨، وفتاة النيل ١٩١٣. وكان لصدور كتابي قاسم أمين المذكورين أعلاه أثره في بروز هذه الحركة الثقافية. (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٤).

كما بدأت المرأة بالتحرك تنظيميا عن طريق تأسيس الجمعيات النسائية، فأنشأت هدى شعراوي "جمعية مبرة محمد علي" عام ١٩٠٨، ومعها مدرسة لتعليم الفتيات مبادئ الصحة، ورعاية الأسرة، والخياطة. وأنشأت باحثة البادية الاتحاد النسائي التهذيبي عام ١٩١٠. وفي عام ١٩١٤ أنشأت هدى شعراوي وملك حفني ناصف جمعية الرابطة الفكرية المصرية للنساء المصريات. وكان الخديوي إسماعيل قد شجع أميرات الأسرة المالكة على المشاركة في تأسيس الجمعيات النسائية، فأسست هدى شعراوي، مع الأميرتين عين الحياة وأمينة حليم، جمعية الرقي الأدبي للسيدات المصريات، وجمعية المرأة الجديدة عام ١٩١٤. وكان الغرض الأساسي من إنشائهما هو إيجاد الفرص لإبراز المواهب الفكرية والفنية للنساء كأساس للتربية النسائية الحديثة.

وعقد الاتحاد النسائي التهذيبي أول مؤتمر نسائي مصري عام ١٩١٠ أعلن فيه برنامجه للإرتقاء بمستوى المرأة المصرية، حيث طالب بإلزامية التعليم ومجانيته لغير القادرات على تحمل النفقات عن طريق التبرعات. كما طالب بجعل الطلاق والزواج من امرأة أخرى مرهوناً بإذن من المحكمة. وتعبيرا عن الوعي الوطني، طالب المؤتمر بتعليم المرأة تربية الأطفال حتى لا تترك تربيتهم للأجنبيات.

وقد شاركت الجمعيات النسائية في النضال الوطني فأرسلت المعونات المالية والعينية إلى ليبيا إبان العدوان الإيطالي عليها. ومع تصاعد الحركة الوطنية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، تضافر النضال الوطني مع النضال من أجل تحرير المرأة، فأعطى ذلك زخما للوجود النسائي على الساحة وصل ذروته في مشاركة النساء في ثورة ١٩١٩ حيث ساهمت النساء بفاعلية في الإضرابات العمالية، واشتركن مع الرجال بقطع أسلاك الهواتف وخطوط السكك الحديدية في الأماكن الريفية. أما في المدن، فقد خرجت مظاهرة قوامها ٣٠٠ امرأة في ١٦ آذار/مارس ١٩١٩ شاركت بها نساء من الطبقات العليا، وانضمت إليها نساء من الطبقات الشعبية، طالبن بالاستقلال وبسقوط الحماية البريطانية. وفيها سقطت أول شهيدة، وهي شفيقة بنت محمد، التي شكلت جنازتها مظاهرة أخرى استشهدت فيها أربع نساء أخريات من الطبقات الشعبية هن: عائشة بنت عمر، وفهيمة رياض، وحميدة بنت خليل، ونجية بنت إسماعيل (السبكي: ٢٢-٢٥).

وتلا ذلك تحرك أكثر تنظيماً تمثل بتكوين لجنة الوفد المركزية للسيدات في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٢٠، والتي بدأت عملها بالاحتجاج على بيان لجنة ملنر لعدم اعترافها باستقلال مصر، ورافق ذلك تزايد في عدد الجمعيات النسائية. ونشطت هذه التنظيمات سياسيا في إطار المعارضة والاحتجاج على سياسات المستعمر. ومن أهم القرارات التي أعلنتها لجنة الوفد المركزية للسيدات قرار مقاطعة البضائع الإنكليزية وتشكيل لجان للإشراف على تنفيذها (شعراوي ٢٠٠٣ ج (٣): ١٧). وقد ساهمت حرية الصحافة في تلك الفترة في إتاحة الفرصة للنساء لمناقشة كل القضايا العامة والنسائية. كما شهدت تلك الفترة تزايدا في استيعاب المرأة من الطبقات الشعبية في قوى العمل المأجور (السبكي: ٣٤-٣٦).

لذا، وبالرغم من أن الحركة النسائية في تلك المرحلة اتسمت، بالدرجة الأولى، بمشاركة النساء من الطبقات العليا إلا أن ذلك لم يعن استبعاد النساء من الطبقات الشعبية من المشاركة في العمل السياسي

والاجتماعي، وإن كانت مشاركتهن قد ارتبطت بالمطالب الوطنية بشكل عام أكثر من ارتباطها بالقضايا الخاصة بالنساء. كما أن مشاركتهن كانت تحت لواء قيادة النساء اللواتي ينتمين الى الطبقات العليا.

٢- المرحلة شبه الليبرالية: ١٩٢٣-١٩٥٢

امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢، ويطلق عليها البعض اسم "المرحلة الليبرالية" اعتمادا على أنها جاءت بعد ثورة ١٩١٩ التي انصهرت فيها كل التوجهات التقدمية المتأثرة بالتنوير الأوروبي، وبالتجديد الإسلامي، وبصعود التيار القومي العربي كرد فعل للقهر الذي مارسته الخلافة العثمانية. وقد أدى ذلك إلى ظهور فئة من المثقفين، من الطبقات المتوسطة والبورجوازية، نجحت في بلورة عدد من المبادئ المرتبطة بالفكر الليبرالي الغربي الذي يذهب الى أن الأمة هي مصدر السلطات، ويعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، وبين الدولة والدين، إلى جانب مناداته بالديمقراطية، وتكافؤ الفرص، وحرية العمل والتفكير والتعبير والتنظيم. وقد أدت هذه اليقظة إلى صدور دستور ١٩٢٣ الذي قنن معظم هذه المبادئ. على أن وجود الاحتلال البريطاني وحلفائه، وصدور الدستور كهبة ملكية، ترافقا مع إعطاء صلاحيات واسعة للملك، مما أدى إلى إجهاض هذه المبادئ عملياً وحوّل الديمقراطية إلى صراع على السلطة بين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التحالف مع القصر والإنكليز، وحزب الوفد الذي يمثل الأغلبية ويتبنى القضية الوطنية. وقد وصل الصراع إلى حد تزوير الانتخابات (رؤوف، عباس ٢٠٠٣: ٨-١٤). وهكذا، بالرغم من استمرار الصحوة الفكرية بين المثقفين، التي تبنت الفكر التنويري العلماني، فإن تجربة الديمقراطية فرغت من مضمونها نظراً لهيمنة الاحتلال وحلفائه. لذا، يرى البعض أن إطلاق صفة الليبرالية على هذه الفترة هو غير صحيح، وربما تكون التسمية الأكثر دقة هي "المرحلة شبه الليبرالية". وقد شهدت هذه المرحلة بداية ظهور الرأسمالية الوطنية، بقيادة طلعت حرب، الذي أنشأ مصانع الغزل والنسيج التي عملت فيها النساء.

وقد استمرت المسيرة النسائية في هذه الفترة مع تبلور شكلها التنظيمي بتكوين الاتحاد النسائي المصري بقيادة هدى شعراوي عام ١٩٢٣، وكان أول عمل له هو المشاركة في مؤتمر الاتحاد النسائي الدولي (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٥). وقد تبنى الاتحاد في برنامجه أهدافا سياسية وطنية، مثل المطالبة باستقلال مصر والسودان، واتخاذ مواقف من كل المسائل التي تتناولها القيادة السياسية، إلى جانب الأهداف الاجتماعية الخاصة بالنساء ومنها قضية التعليم، والحقوق السياسية، وإصدار قانون للأحوال الشخصية يحد من ظاهرة تعدد الزوجات ويطالب بأن يكون تطليق المرأة أمام القاضي (المرجع السابق). كما امتد اهتمام الاتحاد النسائي بعد ذلك إلى قضية فلسطين وتبناها في المحافل الدولية، باعتبارها قضية عربية تحريرية. واهتم أيضا بالبعد العربي، حيث ساهم في إنشاء الاتحاد النسائي العربي عام ١٩٤٤ (السبكي: ٧٣). وبالرغم من أن الأهداف السياسية كانت لها الأولوية في برامج التنظيمات النسائية في هذه الفترة، لأهمية المسألة الوطنية، إلا أن المشاركة الفعلية للنساء كانت تعبيرا عن زيادة وعيهن بدورهن العام وقبول المجتمع لهذا الأمر الى حدٍ ما. على أن هذا النشاط كان تعبيرا عن وعي الناشطات في الحركة النسائية أكثر منه تعبيراً عن وعي المجتمع ومؤسساته بأهمية دور المرأة في الحياة العامة. لذلك، لم ينص دستور ١٩٢٣ على حق المرأة في الترشيح والانتخاب استنادا إلى الفكرة التقليدية التي ترى أن دور المرأة الأساسي هو داخل المنزل، أي في المجال الخاص، وأن ممارسة الحقوق العامة من شأنه أن يؤثر سلباً على كفاءتها في القيام بهذا الدور.

وقد أصاب ذلك المرأة المصرية الناشطة بخيبة أمل، عززها رفض طلب رفعته سيدات مصريات بشأن حضور حفل افتتاح البرلمان، في الوقت الذي دعيت فيه سيدات أجنبيات لحضور الحفل. وقد أصدرت

لجنة الوفد المركزية للسيدات بيان احتجاج على رفض طلبها لحضور الافتتاح، بصفتها هيئة تمثل الأمة التي شاركت في الجهاد والتضحية لنيل الاستقلال حيث ورد أن طلب لجنة الوفد المركزية للسيدات لحضور حفل الافتتاح جوبه بالرفض، "وترى في إغفال وزارة الشعب دعوتها في وقت دعت فيه سيدات أجنبيات عملا لا يليق بالكرامة" (شعراوي، هدى، مذكرات، ج٣: ٧).

وكان من نتائج استبعاد النساء من المشاركة في المؤسسات السياسية اعتمادهن على العمل من خلال الجمعيات الأهلية التي ارتبط بعضها بالأحزاب السياسية. وكانت لكل جمعية جريدة تعبر عن توجهاتها، مثل جمعية الأمل التي أنشأتها منيرة ثابت، والتي ارتبطت بحزب الوفد، بعد انفصال هدى شعراوي عنه، حيث أصدرت مجلة الأمل، التي طرحت فيها القضايا على نهج حزب الوفد، مع تبنيها المطالبة بتعليم المرأة، وبمنحها حقوقها السياسية، وحق تبوء الوظائف العامة والقيادية، فضلاً عن مطالبتها بتعديل قانون الأحوال الشخصية. وأسست لبيبة أحمد، هي الأخرى، جمعية نهضة السيدات المصريات التي اتسمت بمنحاها الإسلامي، الذي تأثر بفكر جماعة الإخوان المسلمين، وطالبت بتوجيه أموال الزكاة لبناء مدارس البنات ورفضت المغالاة في المهور (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٨-١٣٩).

وقد تكونت أول لجنة للأخوات المسلمات كجزء من تنظيم الأخوان المسلمين تحت إشراف حسن البنا في الإسماعيلية عام ١٩٣٥، وحملت اسم "فرقة الأخوات المسلمات"، وتكونت من زوجات أعضاء تنظيم الإخوان المسلمين. وقد وضع لهن برنامج اعتمد على الوعظ والإرشاد، وتدريس الموضوعات الدينية المختلفة، وإصدار النشرات للتشجيع على الانضمام لتنظيم الإخوان المسلمين. وقد وصل عدد هذه اللجان عند حل التنظيم عام ١٩٤٨ إلى ٥٠ لجنة. وكانت منطلقات فرقة الأخوات المسلمات اجتماعية دينية، على أساس أن دور المرأة هو في داخل المنزل، في حين اقتصر الجانب السياسي على الرجال وحدهم (السبكي ١١٨).

وشهدت فترة الثلاثينات، التي ألغي فيها دستور ١٩٢٣، معارضة شعبية واسعة شاركت فيها المرأة بقوة وحيوية، مطالبة بإعادة الدستور. وتزامنت تلك الفترة أيضا مع زيادة عمالة المرأة في القطاع الصناعي. ومع ظهور التيارات اليسارية، استطاعت الحركة العاملة انتزاع أول قانون ينظم عمل النساء عام ١٩٣٣. وقد زادت هذه التطورات من وعي المرأة، فنشأت تنظيمات نسائية جديدة كان من أهمها الحزب النسائي المصري عام ١٩٤٢، برئاسة فاطمة نعمت راشد، الذي شكل أول هيئة نسائية خالصة إلى جانب الاتحاد النسائي المصري. وقد نادى هذا الحزب بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل ودعا الى تبنّي قضايا تخص النساء من كل الطبقات، كحقوق العاملات في التمتع بحقوق مساوية لحقوق العمال، بما فيها المشاركة في النقابات، وحق الحصول على إجازات أمومة مدفوعة الأجر، وإنشاء حضانات للأطفال، كما طالب الحزب بتعديل قانون الأحوال الشخصية. وبالرغم من التقدم الذي أحرزه برنامج الحزب النسائي المصري، إلا أنه لم يحقق أهدافه، كما اتهمت مؤسسته بالإلحاد (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٩).

وجاء الجيل الثاني من نساء الحركة النسائية المصرية في الأربعينات والخمسينات، والذي تمثل في زينب الغزالي التي أسست جمعية السيدات المسلمات كجمعية مستقلة عن تنظيم الإخوان المسلمين، وإن كانت قد تبنت فكرة التنظيم. بينما أسست درية شفيق اتحاد بنت النيل عام ١٩٤٩ . وقد اتجهت إلى توجيه سهامها إلى المجتمع الأبوي، فحاربت تعدد الزوجات، وطالبت بتقييد حق الطلاق، وبضمان حقوق المرأة السياسية. كما أصدرت مجلة بنت النيل التي ركزت على ما يهم نساء الطبقة البرجوازية في المجتمع. وظهرت كذلك كتابات تحمل وجهة نظر نسائية مثل "قضية المرأة" لسعاد الرملي، بالإضافة إلى كتابات سلامة موسى.

في فترة الأربعينات ارتبط وعي بعض التنظيمات النسائية بحقوق المرأة العاملة بزيادة نسبة العاملات من النساء، ما بين ٢٠ و٢٥ في المائة من نسبة عمال المدن في القطاعين الصناعي والتجاري، نتيجة لمتطلبات الحرب. وقد شاركت العاملات في إضرابات واعتصامات عمال النسيج والصوف عام ١٩٤٥ الرامية الى تحقيق مطالب عمالية (العفيفي وعبد الهادي: ١٣٩).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت فترة الكفاح الوطني حيث اتسعت الحركة الوطنية وضمت عناصر جديدة، إلى جانب حزب الوفد، ومن أهمها الإخوان المسلمون، والتيار اليساري المتمثل في التنظيمات الشيوعية. ومع نمو الطبقة العمالية ووجود ممثليها بين المثقفين، تحالفت الحركة العمالية والحركة الطلابية حيث تكونت اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ التي قادت النضال في هذه الفترة. وانضم إلى هذه اللجنة كثير من العاملات والطالبات اللاتي زاد عددهن في الجامعة، وكانت سكرتيرة اللجنة الطالبة اليسارية لطيفة الزيات. وقد خرجت النساء العضوات في اللجنة في مظاهرات طالبن خلالها بتكوين كتائب مسلحة لمواجهة الإنكليز (المرجع السابق). وشارك عدد كبير من النساء الماركسيات في العمل السياسي في هذه الفترة، ولكن دون التركيز على المطالب النسائية، حيث كانت الرؤية الماركسية تفترض أن القضاء على علاقات الاستغلال الطبقية في المجتمع سوف يؤدي، بالضرورة، إلى تحقيق المساواة بين الطبقات والفئات المختلفة في المجتمع، ومن ضمنها المرأة.

وقد أظهرت التجارب عدم صحة هذه المقولة ، حيث ثبت أن القضاء على العلاقات الاستغلالية هو شرط ضروري لتحرير المرأة، وإن لم يكن كافياً، حيث يجب أن تلازمه مواجهة واعية للموروث الثقافي الذي يميز ضد المرأة بناء على تقسيم العمل على أساس النوع، والذي يظهر أن ثمة قضايا خاصة بالمرأة ينبغي التصدي لها بوعي. ورغم ذلك، لوحظ أن مشاركة المرأة والرجل في النضال الوطني والتحرري من شأنها أن تؤدي إلى تغيير نظرة المرأة إلى نفسها من حيث إحساسها بالتكافؤ مع زميلها في النضال وإدراكها بتوسيع دورها ليشمل المجال العام، السياسي منه والمدني. كما أن النضال المشترك من شأنه أيضا أن يغير نظرة الرجل، إلى حد كبير، للمرأة المناضلة التي تشاركه الكفاح وأن يعتبرها مساوية له. وقد عبرت عن ذلك الدكتورة لطيفة الزيات بوضوح في روايتها الباب المفتوح. ولكن إذا لم تستمر المرأة في النضال، للاحتفاظ بمكانتها ومكاسبها، قد يؤدي ذلك الى حدوث ردة نتيجة لقوة تأثير الموروث الثقافي على المجتمع وعلى الرجال شركاء النضال، كما حدث في الجزائر بعد نجاح الثورة.

وبعد وفاة هدى شعراوي عام ١٩٤٦، تحول نشاط الاتحاد النسائي إلى المساعدات الخيرية والاجتماعية. ومع ذلك، كونت سيزا نبراوي، متأثرة بالفكر الاشتراكي، لجنة الشابات في الاتحاد النسائي والتي اتخذت طابعا سياسيا جادا. وفي عام ١٩٥١، حين تصاعد النضال الشعبي ضد الإنكليز في منطقة قناة السويس، تشكلت اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية بقيادة سيزا نبراوي أيضا، وشارك من خلالها عدد كبير من النساء العاملات في حركة المقاومة الشعبية بمنطقة القناة. وانضمت اللجنتان بعد ذلك تحت اسم "لجنة نساء الشعب"، وتضمن برنامجها النضال ضد الاستعمار، والدعوة إلى السلام والديمقراطية، وربط كفاح المرأة المصرية بالمرأة السودانية، وربط كفاحهن مجتمعتين بالنضال النسائي العالمي، كما شمل البرنامج المطالبة بالعمل على توحيد الحركات النسائية لتعزيز النضال. وظهرت في هذه الفترة كتابات نسائية لمناضلة يسارية هي انجي أفلاطون التي أرادت تكوين حركة نسائية من نوع جديد، فعملت مع عناصر شابة من طالبات الجامعة المصرية وخريجاتها، ومع بعض عاملات النسيج على إنشاء رابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية في عام ١٩٤٥. وطالبت بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فرفعت شعار "أجر متساو لعمل متساو". وقد صدر لها كتابان هما: نحن النساء المصريات، وثمانون مليون امرأة معا عام ١٩٤٩. وقد ركزت فيهما على أهمية المشاركة النضالية للمرأة مع الرجل، على قدم

المساواة، والتخلص من الاستعمار والرجعية التي تعوق تحرير المرأة وتقدم المجتمع. كما طالبت في كتاباتها في جريدة المصري، تحت شعار "المرأة نصف المجتمع"، بمنع تعدد الزوجات وتقييد حق الزوج في الطلاق (السبكي: ١٩٩٦-١٩٩٧).

وحسب التعريف الإجرائي الذي تبنته الدراسة، يمكننا أن نخلص الى القول بأن المرحلة شبه الليبرالية شهدت وجود حركة نسائية بصفتها حركة اجتماعية. وكانت الملامح الأساسية للحركة النسائية هي تضافر النضال الوطني مع النضال من أجل تحرير المرأة. كما أنها اتسمت بوعيها المبكر بعدد من القضايا والبرامج النسائية، بشكل أكثر جذرية، كالمطالبة بالمساواة التامة أمام القانون، وبالتمثيل النيابي، مما يعتبر موقفاً تقدمياً بمعيار وقتنا هذا. كما كان من ملامح هذه الفترة أيضا، كالفترة التي سبقتها، بروز بعض القيادات النسائية التي ساهمت، بصفة شخصية، في نمو الحركة النسائية وفي الالتفاف حولها أو حول القضايا التي تتبناها، مثل هدى شعراوي ونبوية موسى بالنسبة لقضية تعليم المرأة وعملها، على الرغم من أن عمل المرأة لم يكن مقبولاً، خاصة في الطبقات المتوسطة والعليا. كما يلاحظ اتساع الحركة النسائية الذي شمل، إلى جانب المثقفين الليبراليين واليساريين، بعض المجموعات من الطبقات الشعبية التي بدأت في الانخراط في الصراع السياسي والاجتماعي والنضال التحرري. كما تميزت الحركة النسائية في السنوات الأخيرة بالمشاركة المنظمة في العمل السياسي الوطني، خاصة بين قوى اليسار التي كانت تؤمن فكريا بالمساواة. وقد تركت هذه الممارسة رصيدا عزز من مكانة المرأة اليسارية وقدراتها النضالية ووعيها بالمساواة.

وبالرغم من حيوية الحركة النسائية في هذه المرحلة، إلا أنها لم تنجح في تغيير وضع المرأة بشكل جوهري، مما يمكن إرجاعه للأسباب التالية:

(أ) اتسم المجتمع المصري بالتخلف والتبعية، بعد احتوائه في السوق العالمية، منذ القرن التاسع عشر، وبخضوعه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للمحتل البريطاني والقوى المتحالفة معه، فضلاً عن معاناته من انتشار الفقر والجهل والمرض. ورافق ذلك تحالف الطبقات شبه الاقطاعية والبورجوازية الصاعدة لاحتكار السلطة والثروة مما جعل الغالبية من الشعب "كتلة من الفقراء الصامتين". وقد انعكس هذا التخلف على الظروف الموضوعية للنساء بشكل أعمق حيث تدنت مؤشرات مشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية. فقد بلغت نسبة الإناث في التعليم الابتدائي أقل من ٢٠ في المائة، وفي التعليم العالي أقل من ٥ في المائة. وشكلت نسبة النساء في قوة العمل بشكل عام ٣ في المائة مما أدى إلى استبعاد غالبية النساء من المشاركة الواعية في الحركة النسائية.

(ب) اتسمت الحركة النسائية بالنخبوية بالرغم من مشاركة النساء من الطبقات المتوسطة والعليا في الحركة الوطنية في الفترة ١٩٤٦-١٩٥١. إلا أن الحركة النسائية في المرحلة شبه الليبرالية كانت، في رأينا المخالف لرأي مارجو بدران (Badran 1999: 129-148)، حركة نخبوية تكونت أساسا من نساء الطبقات الأرستقراطية والبورجوازية ممن ملكن الفائض من الوقت والمال لممارسة النشاطات الرامية الى دعم الحركة النسائية. ولذلك، بالرغم من مشاركتهن الجادة والمخلصة في النضال ضد الاستعمار، انعكس انتماؤهن الطبقي في تقبلهن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، فافتقدت الحركة النسائية بشكل عام الى الرؤية الاجتماعية الشمولية القائمة على الوعي بأن تخلف المرأة وقهرها يرتبطان بالتخلف والقهر والاستغلال الهيكلي في المجتمع. وقد أدى ذلك إلى غياب رؤية جوهرية تستوعب تغيير وضع النساء الفقيرات في الريف والحضر، مما كان من شأنه، إن وجد، توسيع القاعدة الاجتماعية للحركة النسائية وإعطاؤها زخما وحيوية عن طريق تعبير هذه القطاعات عن قضايا المرأة في إطار شمولية الحركة النسائية.

(ج) أدت الصراعات القائمة بين أنصار التجديد وأنصار التقليدي الى استمرار الازدواجية الثقافية في المجتمع المصري وإلى نشوب كثير من الصراعات بين القطبين، حيث تمسك التقليديون بالوضع التقليدي للمرأة. وقد طال ذلك موقف بعض المفكرين المستنيرين مثل طه حسين، الذي عارض عمل المرأة وشجع على بقائها في المنزل. وبالرغم من أن الاتحاد النسائي وبعض القيادات النسائية شجعت المرأة على العمل إلا أن هذا لم يشكل قضية أساسية، خاصة أن الطابع النخبوي للحركة النسائية لم يخلق الوعي بأهمية تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة لتحريرها. لذا، استمرت النظرة للمرأة قائمة على التقسيم التقليدي للعمل على أساس النوع الاجتماعي، باعتبار الرجل مسؤولاً عن المرأة من الناحية الاقتصادية، وكأنها شخص ناقص الأهلية، مما كرس مكانتها الدونية في المجتمع ونظرة الرجل التقليدية لها.

٣- المرحلة الناصرية: ١٩٥٢-١٩٧٤

بقيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، بدأت مرحلة جديدة هدفت إلى إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع المصري. وتميزت هذه المرحلة بالملامح والتوجهات التالية:

(أ) تم تأسيس مشروع وطني اجتماعي هدف إلى القضاء على الاستعمار البريطاني وتحقيق الاستقلال والقضاء على الاستغلال، ممثلا في تحالف الإقطاع والرأسمالية، كما هدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص بين المواطنين. وبناء على ذلك، وضعت الدولة حدا للملكية الخاصة، الزراعية منها والصناعية والتجارية، وأممت ما زاد على ذلك. وكان ذلك بداية رأسمالية الدولة في مصر، رغم إطلاق اسم الاشتراكية على النظام السائد.

(ب) ارتبط التحرر من الاستعمار والاستغلال بتبني استراتيجية تنموية تقوم على الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات مما تطلب، بحكم الضرورة، تعبئة جميع الموارد المادية والبشرية وتحسين خصائصها النوعية ورفع كفاءتها. وقد أبرزت هذه الإستراتيجية، التي تعتمد على البشر، الحاجة إلى مشاركة المهمشين والمستبعدين اجتماعيا واقتصاديا في التنمية، بما فيهم النساء، فأخذت الدولة على عاتقها مسؤولية توفير آليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فجعلت التعليم، بكل مراحله، مجانيا وجعلت المرحلة الابتدائية إلزامية للجنسين. ومن ثم، زاد التحاق الفتيات من كل الطبقات الاجتماعية، بمعدلات كبيرة، بكل المراحل التعليمية.

(ج) تم تكريس الدور المركزي للدولة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. فعلى المستوى الاقتصادي، أدى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي للفقراء وزيادة قدرتهم على الحصول على كثير من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، كما زاد الاستثمار العام في مشروعات التنمية، وأنشئ القطاع العام ليكون قائداً للتنمية، مما أدى إلى زيادة فرص العمالة للذكور والإناث، وساعد ذلك على تبنّي الدولة سياسة تشغيل الخريجين، دون تمييز على أساس الجنس.

(د) على المستوى السياسي، ألغت الدولة الأحزاب السياسية واعتمدت على نظام التنظيم السياسي الواحد (هيئة التحرير، ثم الاتحاد القومي، ثم الاتحاد الاشتراكي) الذي تسيطر عليه الدولة. ويمكننا فهم منطق هذا التوجه الذي كان شائعا آنذاك في إطار النموذج السائد في الدول الاشتراكية، والذي شكل المرجعية السياسية والاقتصادية لمعظم الدول التي تحررت من الاستعمار في ذلك الوقت. وبناءً عليه، ألغت الدولة الاتحاد النسائي وأعادت تنظيم الجمعيات الأهلية وفق عدد من القوانين كان آخرها قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤

الذي أخضع المنظمات غير الحكومية لسيطرة الدولة ولسياستها العامة، مما أضعف استقلالية القطاع الأهلي وحول منظماته الى منظمات شبه حكومية.

(هـ) تمشيا مع هذه الرؤية التنموية تبنت الدولة أيديولوجية تشجع على نشر القيم التي تحترم العمل المنتج باعتباره واجباً وحقاً لكل مواطن، باعتبار أن قيمة المواطن تتحدد بعملة وقدراته، وليس بما يملكه أو يرثه من ثروة. وكانت هذه القيم متسقة مع موقف الدولة المعادي لتحالف الإقطاع والرأسمالية. كما ركزت إيديولوجية الدولة على قيم العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين من الجنسين دون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العقيدة.

(و) قننت الدولة المساواة بين الجنسين على أساس النوع في دستور ١٩٥٦ و١٩٦٤، وأصدرت عام ١٩٥٩ قوانين العمل التي ساوت فيها بين الجنسين في الحقوق المترتبة على العمل، بالإضافة إلى إعطاء امتيازات للمرأة العاملة لتسهيل الجمع بين مسؤولياتها في العمل وفي المنزل. وطرح الميثاق الوطني، الذي أعلن تبنى التوجه الاشتراكي في عام ١٩٦١، قضية حقوق المرأة كجزء من نضال الشعب ضد الاستغلال.

(ز) بالرغم من أن الدساتير التي صدرت في هذه الفترة نصت على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر من مصادر القانون (يرد إذا لم يوجد حكم في نص القانون أو العرف السائد)، إلا أن الأداء العام للدولة كان يعبر عن موقف علماني يقترب من فكرة أن "الدين لله والوطن للجميع". واتسم الحس الإسلامي العام في هذه المرحلة بالسماحة والاستنارة.

وانعكست ظروف وسياسات هذه المرحلة على النساء في جميع المجالات. فحصلت المرأة على حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب بمقتضى دستور ١٩٥٦ ودخلت البرلمان عام ١٩٥٧. كما تولت المراكز القيادية وأصبحت وزيرة عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٥٧ تم اختيار امرأة لأول مرة لعضوية المجلس الاستشاري الأعلى للعمل والعمال. ولأول مرة أيضاً انتخبت فلاحة عضوا في مجلس إدارة الجمعيات التعاونية، كما قامت أول نقابة عمالية نسائية، وهي النقابة العامة لمساعدات المولدات، بوزارة الصحة (Abdel-Kader 1999). وشاركت المرأة في عضوية التنظيم السياسي بمختلف تكويناته، بالإضافة إلى مشاركتها في أمانة المرأة في التنظيم، التي اشتملت على عاملات وفلاحات. كما أدت سياسات التعليم والعمالة إلى زيادة كبيرة في معدلات تعليم المرأة ومعدلات استيعابها في قوة العمل، خاصة في الحكومة والقطاع العام حيث لا تميز قوانين العمل الخاصة بهما بين الجنسين. وفتحت أبواب المصانع أمام فتيات الطبقة العاملة والريفيات اللواتي حصلن على قدر من التعليم بعد أن أصبح مجانيا. ومن هذا المنطلق وصف البعض موقف الدولة المصرية من المرأة في هذه المرحلة بـــ "نسوية الدولة" "State Feminism" (حاتم ٢٠٠٢ : ٣٧١، Hatem 1992: 240).

وقد أدت التغيرات الهيكلية والأيديولوجية المرتبطة بوضع المرأة إلى تغيير نظرة المجتمع إلى دورها، الى حدٍ ما، وإلى تغير نظرة المرأة نفسها لذاتها ولدورها في المجتمع، حيث ارتبط حصولها على التعليم بحقها في الحصول على العمل باعتباره تحقيقا للذات وطريقا إلى العمل العام. وساعد على ذلك تبني الدولة سياسة تعتمد تعيين الخريجين والخريجات بدون تمييز.

وفي إطار ما تحقق من إنجازات موضوعية وذاتية للمرأة خلال هذه المرحلة، يبرز أمامنا سؤالان: أولاً: هل يمكننا أن نشير الى وجود حركة نسائية في هذه الفترة بحسب تعريفنا السابق للحركة الاجتماعية؟ ان الإجابة عن هذا السؤال هي، في اعتقادنا، سلبية لأن النظام السياسي المركزي للدولة لم يكن يسمح بظهور

حركات إجتماعية مستقلة. وكانت المشاركة المسموح بها، بعد حل الأحزاب السياسية، محصورة في إطار التنظيم السياسي الواحد الذي كان يمد المؤسسات النيابية بأعضائها أيضا، شرط موافقة الدولة عليهم. وقد اختلط العمل السياسي بالعمل التنفيذي، مما ألقى على الأول صبغة بيروقراطية.

ولم يمر هذا التغيير دون مقاومة نسائية للسلطة المركزية للدولة. فتزعمت درية شفيق اعتصاما وإضرابا عن الطعام في نقابة الصحفيين، وامتد هذا الاعتصام إلى الإسكندرية نتيجة عدم إستجابة السلطة لمطالب الجمعيات النسائية بإعطاء المرأة حقوقها السياسية. وقد حلت الثورة الاتحاد النسائي عام ١٩٥٦ وحل محله التنظيم النسائي بالاتحاد القومي ثم التنظيم النسائي بالاتحاد الاشتراكي، وهي التنظيمات التي حلت محل هيئة تحرير، وتم تشكيلها في الفترة من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١، بقرار من السلطة السياسية (العفيفي وعبد الهادي: ١٤٠). ولذلك لم يكن لها وجود مستقل عن أجهزة الدولة، كما بالدول الاشتراكية. على أن الاختلاف هنا هو أن الأحزاب الشيوعية في الدول الاشتراكية كانت موجودة قبل أن تصل إلى السلطة. أما في حالة مصر فقد خلقت السلطة نفسها التنظيم السياسي بقرارات فوقية.

وعادت حركة المرأة، التي كانت مستقلة نسبيا في الحقبة شبه الليبرالية، إلى حدود الجمعيات الخيرية-الرعائية في إطار القانون ١٩٤٥/٤٩ الذي يضمن سيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية على الجمعيات، ثم القانون ١٩٦٤/٣٢ الذي زاد من هذه السيطرة كما سبقت الإشارة. وقد بلغت نسبة الجمعيات النسائية في القاهرة عام ١٩٦٨ ٤,١ في المائة. وبلغت نسبة الأعضاء الذكور في هذه الجمعيات ٩١ في المائة من مجموع الأعضاء، مما يوحي بضعف النشاط النسائي الحقيقي في تلك الفترة (الباز ١٩٩٥). وقد تشكل من هذه الجمعيات اتحاد الهيئات النسوية عام ١٩٥٧، ولجنة المرأة في الاتحاد الإقليمي للجمعيات بالقاهرة عام ١٩٧٠، وقامت بعد ذلك بدور خدمي أثناء حرب أكتوبر (العفيفي وعبد الهادي: ١٤١).

على أن المرأة لم تكن أقل من غيرها حظا بالنسبة للحقوق الديمقراطية بالمعنى الليبرالي الذي لم تتبناه الدولة في هذه المرحلة. وفضلاً عن ذلك، أدى تبنّي الدولة لقضية مساواة الجنسين، على مستوى الخطاب، الى خلق نوع من التبعية للدولة بالنسبة للنساء، من جهة ضرورة تحقيق مطالبهن من خلال تنظيمات الدولة الوطنية. وقلّص ذلك احتمالات ظهور حركة نسائية مطلبية مستقلة ذات جذور اجتماعية تعبر عن مطالب النساء المصريات بشكل حقيقي في مواجهتها للحكومة.

وينبغي التشديد هنا على أن الحقوق والفرص المجتمعية والإنجازات التي حصلت عليها المرأة في هذه الفترة أحدثت قفزة نوعية وتراكما إيجابيا في مؤشرات الظروف الموضوعية والذاتية (الوعي) للمرأة. وربما يكون هذا التراكم هو البنية التحتية التي تدفع النساء اللواتي عايشن هذه الفترة للتحرك في إطار الواقع الحالي خوفا على مكاسبهن وحقوقهن التي أوشكت أن تضيع في ظل التراجع المادي والفكري حيال قضايا المرأة.

أما السؤال الثاني بشأن ما تحقق من إنجازات موضوعية وذاتية للمرأة فهو: هل أدى تحقيق هذه الإنجازات، وتبنّي الدولة لموقف عدم التمييز بين الجنسين، في إطار نسوية الدولة وزيادة وعي النساء بحقوقهن وبدورهن العام، هل أدى ذلك كله إلى تحرر المرأة المصرية بالدرجة التي تضمن لها حماية وضعها من التراجع ومن خطر ضياع حقوقها المكتسبة ؟

يمكننا أن نلخص الإجابة عن هذا السؤال في النقاط التالية:

(أ) رغم تبني الدولة خطاب تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن هذا اقتصر بنص الدستور على المساواة في المجال العام دون الخاص، مما يعكس قصورا في الوعي بشمولية وتكامل قضايا تحرير المرأة. ولذلك، لم تتعرض الدولة في هذه الفترة إلى قضية عدم المساواة بين الجنسين في المجال الخاص، والتي كان يكرسها قانون الأحوال الشخصية المعمول به منذ عام ١٩٢٩، إذ لم يطاله التعديل أو التغيير، رغم قيامه على هيمنة الرجل على العلاقة الزوجية عن طريق حقه المطلق في الطلاق أو الإبقاء على الزوجة بإرادته المنفردة. وقد ساهم القضاء، الذي يتسم بالمحافظة، في تضييق الحقوق البسيطة الممنوحة للمرأة في هذا القانون عن طريق عدم الأخذ بمطالبها في الدعاوى القضائية في معظم الأحيان. وقد أدى هذا إلى وضع المرأة في حالة من التبعية النفسية للرجل، ووضعها في مواجهة تناقض أو انفصام بين حياتها الخاصة والعامة، وغالباً ما كان هذا التناقض يحل لصالح الأولى على حساب الأخيرة. وقد أضعف هذا الأمر قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص المتاحة لها للمشاركة في الحياة العامة، ومن ثم، تمكينها من تحقيق المساواة القائمة على النوع الاجتماعي.

(ب) بالرغم من المساواة بين الجنسين، وفقاً للدستور ولقوانين العمل، إلا أن الامتيازات التي منحت للمرأة لمساعدتها على التوفيق بين مسؤولياتها كعاملة وكربة أسرة كانت استجابة لاحتياجاتها العملية دون الإستراتيجية، حيث لم يترتب عن تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل تغيير في العلاقات بين الجنسين أو في التقسيم التقليدي للعمل. وهذا من شأنه أن يؤدي الى إعفاء المرأة، جزئياً، من مسؤوليتها عن الأسرة، أو الى تغيير دور الزوج أو توجهاته بحيث يشاركها أعباءها الأسرية، على الرغم من استفادته من عملها. وهكذا، ظل التقسيم التقليدي للأدوار على أساس الجنس هو السائد. وأدت عدم المساواة في المجال الخاص إلى إعاقة التكافؤ في فرص مشاركة المرأة الرجل دوره في المجال العام.

(ج) لم تتصدَّ الدولة للثقافة الذكورية السائدة في المجتمع، ولكنها أعادت صياغتها لتلائم وضع المرأة الجديد في المجال العام، فارتبط كثير من الأعمال التي أتيحت للنساء بتوفير الرعاية للآخرين، كالتمريض والتدريس، مما يعني نقل أدوارهن الأسرية إلى المجال العام (حاتم ٢٠٠٢:٣٧٢).

(د) لم تنعكس " نسوية الدولة " على النساء الريفيات اللواتي يمثلن غالبية نساء مصر، إذ تم توزيع أراضي الإصلاح الزراعي على الرجال من أصحاب الحيازات شديدة الصغر وعلى العمال الزراعيين، باعتبارهم أرباب الأسر. ولم يضمن نظام الإصلاح الزراعي حقوقا متساوية للنساء، فكرس تبعيتهن الاقتصادية للرجال، فضلاً عن مبدأ عدم المساواة. هذا بالإضافة إلى أن قوانين العمل الزراعي نصت على منح النساء أجراً أقل من الرجال، باعتبار أن عملهن في الزراعة هو مكمل للعمل الأساسي الذي يقوم به الرجل. وترتب عن ذلك عدم تضمين الإحصائيات المعنية بالعمالة عمل المرأة في الريف لاعتباره عملاً غير مأجور مكملاً للعمل المنزلي. وقد انعكس هذا المنظور السلبي على رؤية النساء الريفيات لمساهمتهن الاقتصادية من حيث قيمتها ومن حيث حقهن في المطالبة في مزيد من الحقوق (حاتم ٢٠٠٢: ٣٧٣-٣٧٤).

(ه) على الرغم من تبدّل كثير من القيم الاجتماعية الخاصة بالمرأة، لا سيما القيم الخاصة بحقها في التعليم أو العمل، إلا أن الكثير من القيم والتقاليد التي تقيد وضعها ظلت سائدة، وتحديداً في المجال الخاص، وكان بعضها أكثر فاعلية من النصوص التي تقضي بالمساواة في التشريعات بين المرأة والرجل، مما أدى إلى استمرار تسلط الرجل ومؤسسة الأسرة على وضع المرأة وحركتها.

(و) لا شك أن الإنجازات التي تحققت قد أضافت رصيداً موضوعياً كبيراً لدعم مكانة المرأة. إلا أن الكثير من هذا الرصيد كان نتيجة قرارات فوقية لم يرافقها نضال على مستوى القاعدة الشعبية شاركت به

النساء في هذه الفترة، مما أضعف روح المبادرة والعمل الجماعي المنظم الذي كان يمكن أن يشكل أساسا لقيام حركة نسائية فاعلة ومستقلة، تملك قوة للضغط على الدولة والمجتمع لتحقيق مزيد من المساواة والتحرر للمرأة.

٤- من الانفتاح الاقتصادي إلى العولمة: ١٩٧٤ حتى اليوم

بالرغم من أن المرحلة الناصرية انتهت اسميا منذ وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، إلا أن ملامحها لم تتغير بشكل جذري إلا بعد التراجع التدريجي عن السياسات الناصرية الذي توج بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤. وبالرغم من أن هذه السياسة مهدت، من الناحية العملية، لسياسات العولمة التي تمثلت في برامج التكيف الهيكلي والتثبيت المالي، تحت شعار "الإصلاح الاقتصادي" الذي تتبناه الدولة الآن، إلا أنه من المهم تفصيل بعض التغييرات التي حدثت في السبعينات لتوضيح الواقع الحالي في ضوئها.

بعد أن أبعد السادات رموز الفترة الناصرية في ما أسماه ثورة التصحيح، في أيار/مايو ١٩٧١، صدر دستور عام ١٩٧١ الذي نصت مادته الثانية على أن "الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع"، مما اعتبر نقطة تحول عن العلمانية التي سادت في الفترة الناصرية. وانعكس ذلك على المرأة بنص الدستور على "أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، مع إضافة، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية". وقد نص الدستور على وجوب عدم تعارض أدوار المرأة مع الأدوار التي رسمتها الشريعة الإسلامية الأمر الذي يفترض معارضة الشريعة لبعض حقوق المرأة، ومنها المساواة. وقد فتح هذا النص الباب لتدخل أصحاب الاتجاهات الإسلامية، على اختلافهم، في كل ما يخص المرأة بتقديمهم مختلف التفسيرات للشريعة.

وتظهر هذه النصوص أيضا استمرارية الموقف الذي عبّرت عنه الدساتير السابقة من حيث عدم تعرضها لغياب المساواة بين الجنسين الناتج عن التقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس. ومن الجدير بالذكر أن اقتصار النص على المساواة في الحقوق والواجبات العامة، دون الخاصة، يعتبر مؤشرا على قصور فهم الدولة حينذاك لشمولية وتكامل مجالات تحرير المرأة، مما أثر بدوره على قدرة المرأة على المشاركة المتكافئة مع الرجل في المجال العام.

وقد تأثرت البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في فترة السبعينات بالعوامل التالية:

(أ) اقتصادياً، تبنت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص بهدف زيادة الطاقة الانتاجية. ولكن هذه السياسة أفرزت نموا في أنشطة التجارة والاستيراد ولم تؤدِ إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات الانتاجية، مما أدى، بالتالي، إلى عدم نمو هيكل الإنتاج أو زيادة فرص العمالة. وكان اعتماد الدولة الأساسي على الدخول الريعية غير المنتجة. وقد واكب هذه السياسة انسحاب الدولة من مسؤولية تعيين الخريجين، في الوقت الذي فتحت فيه أبواب هجرة العمالة إلى الدول النفطية، التي زادت ثرواتها بارتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣، حتى تخفف الدولة من مسؤولياتها حيال مشكلات البطالة التي تسارعت معدلاتها بشكل كبير، في الوقت الذي هاجرت فيه العمالة الماهرة التي تحتاجها الدولة لدفع عجلة التنمية.

(ب) سياسياً، تبنت الدولة نظام التعددية السياسية وسمحت بتكوين الأحزاب، بشروط تمكّن الدولة من السيطرة على النشاط السياسي. ونتج عن هذه السياسات ظهور طبقة غير منتجة من الأغنياء الجدد عملت على السيطرة على المجال السياسي فضلاً عن المجال الاقتصادي. (الباز ٢٠٠١: ١٨٩). وأدى هذا المناخ،

الذي اتسم بالشكلية وبضعف الأحزاب السياسية، إلى تعزيز الاتجاه لإنشاء الجمعيات الأهلية في إطار القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، الذي كان يحكم قبضة الدولة على أنشطة الجمعيات الأهلية، أو خارجه، مع ابتداع أشكال تنظيمية رسمية أخرى مثل الشركات المدنية التي لا تهدف إلى الربح، أو الانضواء تحت مظلة منظمات كبيرة ومستقرة. كما أدى إحباط المشروع القومي، الذي أجهزت عليه الهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧، إلى تراجع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لفئات شعبية عديدة، من ضمنها النساء. وتزامن هذا كله مع صحوة جديدة للحركة العمالية والطلابية في نهاية الستينات والسبعينات ناصرتها حركة يسارية وليدة (خليل، عزة ٢٠٠٢).

(ج) دينياً، شهدت الساحة صعود تيار الإسلام السياسي الذي تعزز عن طريق تأثر العمالة المهاجرة بالتيارات السلفية والقيم البدوية السائدة في بعض الدول النفطية مما عزز الاتجاهات المحافظة في المجتمع بشكل عام، وبالنسبة لقضايا المرأة بشكل خاص.

وقد أدى منح السادات مساحة للتيارات الإسلامية ومفكريها إلى ظهور خطاب إسلامي سلفي إلى استخدام الدين في تكريس تقسيم الأدوار على أساس النوع. فعلى سبيل المثال، أثر الدور المهيمن للشيخ شعراوي تأثيراً كبيراً على توجهات شرائح الطبقة الوسطى، رجالاً ونساءاً، وكذلك دور الناشطة الإسلامية زينب الغزالي، مع اختلاف درجة تأثير كل منهما. وقد أثر هذا الخطاب على نساء الطبقة الوسطى اللواتي أرهقهن العمل بغياب الخدمات الداعمة لعملهن. كما دفع الكثيرات إلى ارتداء الحجاب باعتباره فريضة وليس فضيلة، كما يرى كثير من الفقهاء. وشجع هذا الخطاب النساء على تقبل أدوارهن الأسرية والمنزلية باعتبارها الدور الأساسي الذي يختلف جذريا عن أدوار الرجال. وقد عمل الشيخ الشعراوي على إقناع النساء بأن المرأة لا ينبغي أن تزاول عملاً خارج البيت إلا في حالة الحاجة إليه. وقد دللت كتابات زينب الغزالي، التي نشطت مع الإخوان المسلمين منذ الأربعينات من القرن الماضي، على أهمية دور المرأة في العمل على توفير الراحة لزوجها، وتحمله محاولة كبت مشاعرها (حاتم ٢٠٠٢: ٣٧٩-٣٨٦). وقد ترتب عن هذه العوامل ازدياد الثروات للطبقات غير المنتجة، واتساع الهوة بين مختلف الطبقات، وسيادة أنماط الاستهلاك الترفي مع تدهور قيمة العمل المنتج في مقابل قيمة المال. كما تفشت النظرة المحافظة للمرأة.

كذلك، أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى طرد العمالة، فارتفعت معدلات البطالة ولم تعد هناك حاجة إلى عمل النساء، مما أسفر عن ظهور الأيديولوجيات التي تبرر إبعاد المرأة عن سوق العمل بالعودة إلى تمجيد دورها التقليدي داخل البيت، والدعوة إلى عودتها إليه مع الاستناد إلى مبررات دينية شجع عليها تنامي التيارات الدينية المحافظة (الباز ١٩٩٢).

كما أدى الانسحاب التدريجي للدولة من مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية للمواطنين، ومن مساندة المرأة العاملة بشكل خاص، والذي تم تقنينه بعد ذلك في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، إلى زيادة أعباء المرأة العاملة. وهكذا اختلطت المفاهيم لدى النساء بشأن العمل من ناحية، والصعوبات المرتبطة بالقيام به من ناحية أخرى. وأظهرت الكثيرات من النساء استعدادهن للتوقف عن العمل في حال عثورهن على زوج ميسور الحال أو في حال ازدياد دخل الزوج، فلم يعد العمل تعبيرا عن تحقيق المرأة لذاتها وانما نتيجة للحاجة المادية في الدرجة الأساسية. ودفع ذلك الكثير من الفتيات المتعلمات إلى البحث عن بديل للعمل في شكل زوج ثري يكفل إشباع احتياجاتهن، إلى جانب انتشار ما سمي بالزواج التجاري بين فتيات صغيرات فقيرات ورجال مسنين لقاء ثمن يدفع لآبائهن. وأثرت سلعية القيم الاجتماعية سلباً على وعي النساء وعلى صورتهن عن أنفسهن ودورهن العام (الباز ١٩٩٩)، مما رسخ فكرة التقسيم التقليدي للعمل على أساس النوع. ومثلت السلوكيات الجديدة ردة بالنسبة لوضع المرأة ومكانتها، كما أثرت سلباً في وعيها ونظرتها

لنفسها وأدت الى قبولها لدورها الأسري دون غيره، ومن ثم، الى إضعاف قدرتها على الحركة لتحقيق التحرر والمساواة.

ويمكن ملاحظة ظهور بعض الإرهاصات الفكرية الخاصة بتحرير المرأة في السبعينات، مثل كتابات نوال السعداوي (المرأة والجنس ١٩٧١)، التي اتسمت بالجرأة في تناول موضوعات محرمة تقليديا حيث هاجمت ازدواجية المعايير التي تطبق على كل من المرأة والرجل، والتذرع بالدين لقهر المرأة. إلا أن كتابات نوال السعداوي لم تربط، في البداية، بين قضايا المرأة وقضايا المجتمع. ولذلك، كان تركيزها على بنية المجتمع الأبوي/الذكوري وقهر الرجل للمرأة، دون أن تتطرق الى البنية الاقتصادية–الاجتماعية التي تفرز التمييز والقهر لفئات اجتماعية أخرى إلى جانب المرأة. على أن كتاباتها تضمنت بعد ذلك إشارات إلى أن إزالة الاضطهاد الاقتصادي الواقع على المرأة هو خطوة في سبيل تحريرها الكامل (السعداوي ١٩٧٧: ٣٣)، كما ربطت الاضطهاد الاقتصادي بالبنية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تأثرت بالنهب وبالهيمنة الاستعمارية (السعداوي ١٩٨٦).

وبالرغم من ظهور هذه الكتابات وكذلك بروز بعض العناصر النسائية اليسارية الناشطة في المجال العام من خلال حركات العمال والطلبة عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢، وإنشاء اللجان النسائية في الأحزاب، إلا أن كل هذه التجليات لم تتكامل لتصبح حركة نسائية مستقلة ومتكاملة، ذات أهداف واضحة وخطة عمل محددة قادرة على تغيير الأوضاع المتدهورة للمرأة بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

وفي فترة السبعينات، على الرغم من تراجع دورها الاقتصادي، واصلت الدولة ممارسة هيمنتها السياسية، كما لعبت دورها بالنسبة لقضايا المرأة، الذي ارتبط ببروز مفهوم السيدة الأولى ودورها القيادي. لذلك، تبنت السيدة جيهان السادات قضية المرأة، خاصة بعد المؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة في المكسيك عام ١٩٧٥ الذي تمخض عنه تشكيل لجنة قومية للمرأة ضمت بعض السيدات الناشطات في الجمعيات الأهلية غير المستقلة عن الدولة، رأستها وزيرة الشؤون الاجتماعية. وقد تم من خلالها إعداد قانون جديد للأحوال الشخصية تبنته السيدة جيهان السادات، وهو القانون ٤٤ لعام ١٩٧٩ للأحوال الشخصية الذي أعطى حقوقا كثيرة للمرأة ومثل قفزة نوعية مقارنة بالقانون السابق. وصدر القانون ٢١ لعام ١٩٧٩، بدعم من جيهان السادات أيضا، والذي خصص عددا من المقاعد للنساء في المجالس النيابية والشعبية. وقد رفع ذلك مستوى التمثيل النيابي للمرأة حينذاك بشكل ملموس.

ولكن، وعلى الرغم من المكاسب التي حصلت عليها المرأة المصرية عن طريق جهود السيدة جيهان السادات الفردية، بحكم موقعها، إلا أنهن لم يشاركن في الحصول عليها عن طريق النضال الواعي الذي من شأنه أن يوفر قاعدة صلبة للحفاظ على هذه المكاسب. ولم يتجاهل النظام القوى النسائية المستقلة في المجتمع فقط، بل وضع العراقيل أمام قيام حركة نسائية شعبية مستقلة تطالب بحقوقها وتحمي مكتسباتها، وذلك عن طريق ضغط الحكومة على المنظمات ذات التوجهات المستقلة. ولذلك، كان من السهل من على المحكمة الدستورية العليا إلغاء هذه المكاسب في فترة لاحقة بحجة مخالفتها لإجراءات إصدار القانون، أو لمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور.

وأدت السياسات الاقتصادية في السبعينات إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية وزيادة المديونية الخارجية، مما أدى، بدوره، إلى ظهور ما سمي عالميا بأزمة الديون التي أسفرت عن إخضاع مصر لسياسات التكييف الهيكلي التي فرضها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن، وذلك تطبيقا لسياسات العولمة واستكمالا لشروطها (El-Baz 2001).

وتعرف العولمة بأنها عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ الإنساني كما أنها تمثل أيضا مرحلة متقدمة في نمو الرأسمالية، تتخطى الحدود القومية من خلال الفاعل الرئيسي في هذه المرحلة، وهو الشركات متعددة الجنسيات. وتقوم العولمة، بطبيعتها وبنيتها الرأسمالية، على أساس التمايز وعدم التكافؤ في مستويات تطور المجتمعات ونموها على المستوى الدولي، وكذلك عدم التكافؤ في تطور ونمو القوى الاجتماعية داخل المجتمع الوطني الواحد. وتهدف العولمة إلى إدماج كل اقتصادات العالم في السوق العالمية، بعد تحويلها إلى نظام اقتصاد السوق. (الباز ٢٠٠٣). وتعمل السياسات المرتبطة بالعولمة وآلياتها، في هذا الإطار، على إنجاز عمليتين متناقضتين في وقت واحد، هما: الاستبعاد أو الإقصاء من ناحية، والإدماج من ناحية أخرى. ويترتب على ذلك وجود متضررين ومستفيدين. وتتجلى عملية الاستبعاد والإقصاء في سرعة تزايد عدد الأفراد والفئات الاجتماعية التي يتم تهميشها واستبعادها من دوائر الانتاج والدخل. أما الإدماج، فيتجلى في إدماج نسبة صغيرة من النخبة الاقتصادية في كل مجتمع في عمليات الإنتاج وتراكم رأس المال في إطار السوق العالمية. ويؤدي ذلك إلى عملية استقطاب اجتماعي يتكون أحد أقطابها من الأقلية الغنية التي تزداد ثراء، والآخر من غالبية فقيرة تزداد فقرا كل يوم. وفي هذا الإطار تتآكل الطبقة الوسطى، التي يقود مثقفوها عادة، فكرياً وسياسياً، عملية التغيير الاجتماعي.

وقد سببت السياسات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة ارتفاع معدلات السكان تحت خط الفقر، وزيادة حدة الاستقطاب الطبقي في المجتمع المصري. وانضمت إلى طابور الفقراء فئات جديدة مثل موظفي الحكومة والخريجين العاطلين عن العمل. وقد بلغ معدل السكان تحت خط الفقر حوالي ٣٦ في المائة في الأماكن الحضرية و٥٤,٥ في المائة في الأماكن الريفية، (Korayem 1996: 8). وانعكست هذه الظروف على النساء بدرجة أكبر بحكم تدني وضعيتهن عن وضعية الرجال بشكل عام، وبسبب التوجه إلى التضحية بمصالحهن لحل مشاكل المجتمع الأخرى. فعلى سبيل المثال، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء المتعلمات، مقارنة بالرجال، فإن البحث عن حلول لأزمة البطالة يتعلق دائما ببطالة الذكور. وتؤثر سياسات الإصلاح الاقتصادي والعولمة على المرأة سلباً من حيث تقليص فرص المشاركة الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لها، إذ أفرزت عمليات الخصخصة ظاهرة تسريح العمالة التي تصاعدت في الحقب الماضية. وفي هذا الإطار، تكون النساء أول من يسرَّحن، وآخر من يُستخدمن. ويكرس هذا الاتجاه موقف القطاع الخاص من عمل النساء بسبب التكلفة الاجتماعية المترتبة عليه، مما يؤدي الى استخدام النساء بعقود مؤقتة وأجور منخفضة، وكذلك الى فرض شروط عمل غير مؤاتية. ويزداد وضع النساء سوءا في إطار العولمة القائمة على سيادة القطاع الخاص، بسبب زيادة المنافسة لغير صالحهن. ويُعزى ذلك الى افتقارهن الى التأهيل والتدريب المناسبين، والى المهارات اللازمة لسوق العمل المعولم (الباز ٢٠٠٣).

وإذا نظرنا إلى آلية الإدماج التي تعكس النتائج الإيجابية للعولمة بالنسبة للأقلية المحظوظة، نلاحظ استفادة بعض شرائح النساء، خاصة من الأقلية الثرية، التي حصلت على التعليم والتدريب الملائمين للانخراط في سوق العمل المعولم، حيث توفرت لها فرص العمل في الشركات الوطنية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة إلى إتاحة الفرص للنساء المصريات للدخول إلى مجال الأعمال الحرة وتحقيق النجاح فيه.

ويمكن القول أن هذه المرحلة تشهد، بشكل عام، تراجعا في مؤشرات ظروف المرأة الموضوعية والذاتية. فبالرغم من انخفاض معدل الأمية إحصائياً، لا تزال أمية المرأة مرتفعة، خاصة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة، بالإضافة إلى أن وسائل قياس الأمية تجعل التقديرات الرسمية أكثر تفاؤلا قياساً للواقع. وقد ارتفعت نسبة التسرب الدراسي بين الإناث في التسعينات إلى ضعف عدد المتسربين من الذكور، مما يزيد الفجوة بين الجنسين. ويلاحظ تزايد استبعاد الفتيات من التعليم إجمالاً لارتفاع نفقاته،

ولاحتياج الأسرة للدخل الذي يأتي من تشغيل الفتاة الصغيرة، وأيضا لتفضيل تعليم الذكور عند محدودية الموارد.

أما بالنسبة لعمالة المرأة، فإن التحيز الإحصائي يخفي الكثير من الجهد الذي تبذله، كما أن معظم فرص العمل المتوفرة لها تكون عادة في القطاع غير الرسمي، بدون حماية قانونية أو اجتماعية، وتتمثل بالعمل غير المأجور. ووفقا لمسح العمالة بالعينة، تبلغ نسبة النساء في العمـــل غير المأجور ٧١ في المائة و٥٣ في المائة من العمل في القطاع الزراعي بأجور زهيدة لا تخضع لسيطرتها في معظم الأحيان (CAMPAS 1990).

على أن الظاهرة الخطيرة بالنسبة للنساء هي التوجه إلى عدم ربط التعليم بالعمل في أوساط القادرات. كما أن العمل بأجر لم يصبح، حتى الآن، جزءاً لا يتجزأ من هوية المرأة اجتماعيا ونفسيا وفكريا، إذاً لا يزال تقسيم العمل على أساس النوع، بين المجال العام والمجال الخاص، هو السائد في الوعي الجماعي لدى النساء المصريات بشكل خاص، والمجتمع بشكل عام. بل أن الوضع الآن يمثل تراجعا عن فترة الستينات، بتأثير تضافر العوامل الاقتصادية والأيديولوجية المساندة المتمثلة في الفكر السلفي المعادي لتحرير المرأة، وكذلك في تطبيق سياسات الخصخصة، وزيادة معدلات تسريح العمال، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة التي تنعكس بدرجات أكبر على النساء.

وقد انعكس تهميش النساء واستبعادهن كذلك على مستوى المشاركة السياسية للمرأة التي كانت قد تحسنت، عددياً على الأقل، بعد تخصيص مقاعد لها في المجالس النيابية عام ١٩٧٩، ولكنها عادت وتقلصت بشكل واضح بعد إلغاء القانون الذي مكنها من ذلك عام ١٩٨٧، فانخفضت عضوية النساء في مجلس الشعب من ١١ في المائة عام ١٩٨٤ إلى أقل من ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠، كما انخفضت عضويتهن في المجالس المحلية من ١١,٢ في المائة إلى ١,٢ في المائة عام ١٩٩٢ (ربيع، عمر هاشم: ١٩٩٦). وبالرغم من أن حجم تواجد المرأة في المؤسسات لا يكفي وحده للدلالة على تحسن وضعيتها، حيث يرتبط هذا بنوعية النساء العضوات ودرجة وعيهن بقضايا النوع الاجتماعي وبقضايا المجتمع، وكذلك بمدى قربهن أو بعدهن عن مراكز صنع القرار، فإن ما سُجِّل من انخفاض في حجم العضوية يعكس غياب الوعي بالنوع الاجتماعي في المجتمع وضعف قدرات المرأة الفعلية على فرض مشاركتها في هذه المؤسسات. كما يدل على أنها مازالت تحتاج إلى الدعم الفوقي من النظام الذي يقوم عادة بعملية احتواء لهؤلاء النساء بحيث يعبرن عن توجهات الحكومة ويعملن على الحفاظ على الوضع القائم. كما يؤدي التهميش والاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي، الذي تفرزه آليات العولمة، إلى التهميش والاستبعاد السياسي لقطاعات واسعة مهمشة تنتمي اليها غالبية النساء، مما يقيد قدرتهن على الحركة الديمقراطية اللازمة لتكوين حركة نسائية فعالة (الباز ٢٠٠١). ويلاحظ أن الأثر الإستقطابي للعولمة من شأنه أن يؤدي إلى تناقض المصالح بين الفئات المختلفة من النساء مما يمكن أن يعوق بناء التحالفات التي تؤدي إلى قيام حركة نسائية قوية تناضل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لكل النساء من سائر طبقات المجتمع.

هاء- الحركة النسائية والمرأة في المجتمع المدني

ترتبط فعالية المجتمع المدني، الذي يهدف بطبيعته إلى خلق مناخ ديمقراطي والى تعظيم المشاركة الشعبية، بمدى نمو مؤسساته وقوتها وحيويتها واستقلالية حركتها، وبحجم الهامش الديمقراطي الذي يسمح به النظام السياسي. وأيا كانت ظروف المجتمع المدني، فإن مشاركة النساء فيه من شأنها أن تساهم في نمو قدراتهن على المشاركة والممارسة الديمقراطية، مما قد يساعد على خلق الفرص لبناء حركة نسائية

ديمقراطية فعالة. غير أنه من المهم هنا الانتباه إلى اختلاف فعالية الدور الذي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم به، من حيث إمكانية تطورها إلى حركة اجتماعية فاعلة، حيث يرتبط هذا الدور بنوع هذه المنظمات. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم منظمات المجتمع المدني إلى منظمات وظيفية ومنظمات بنيوية، على الوجه التالي:

١- منظمات المجتمع المدني

(أ) منظمات المجتمع المدني الوظيفية. تركز هذه المنظمات على وظيفة منظمات المجتمع المدني فى تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين، وإشباع الاحتياجات الخدمية لفئات اجتماعية معينة أو للمجتمع بشكل عام. وتعرف هذه الوظيفة بالرعائية والخدمية. وفى هذا الإطار، لا تهدف هذه المنظمات عادة إلى إحداث تغيير جذرى فى نظام المجتمع، بل أن معظمها يعمل في إطار محافظ يهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم، كما أنها بطبيعتها الرعائية-الخدمية لا تساهم في تعزيز مشاركة المواطنين. لذلك، أعتبر البعض دور هذه المنظمات، إلى جانب دورها التقليدي الخيري، هو بمثابة تكرار لعلاقات التبعية والسيطرة والسلبية التي سادت علاقة القطاع الأهلي بالدولة تاريخيا في كثير من المجتمعات (Landim١٩٩٢:٣).

(ب) منظمات المجتمع المدني البنيوية. تركز هذه المنظمات على دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها أحد الفاعلين الرئيسيين في البناء الاجتماعي. وتتجاوز منظمات المجتمع المدني، بهذا المعنى، دورها الرعائي- الخدمي إلى الدور التنموي بمعنى تعزيز القدرات، والدفاع عن الحقوق، وتمكين الجماعات المستهدفة. وهي تهدف، بذلك، إلى تغيير الواقع هيكليا وخلق المواطن القادر على إحداث التغيير. ويعني هذا أن دور هذه المنظمات هو دور تعبوي، حيث تعمل على خلق عقلية قادرة على توجيه النقد لما يحدث فى المجتمع وعلى ابتداع أشكال التغيير والتقدم. ويعتبر هذا النوع من منظمات المجتمع المدني هو المرشح الأول للتحول إلى حركة اجتماعية فعالة.

وتشمل مشاركة المرأة في المجتمع المدني، لأغراض هذه الدراسة، كل المؤسسات التي تعمل خارج نشاط الحكومة والقطاع الخاص، مثل الأحزاب الناشطة خارج السلطة، والنقابات المهنية والعمالية، والمنظمات أو الجمعيات الأهلية، علماً بأن بعض الأدبيات المعنية بالمجتمع المدني لا تعتبر الأحزاب السياسية جزءا منها لاحتمال وصولها إلى الحكم عن طريق تداول السلطة، وهذا لا ينطبق على مصر.

٢- المرأة في الأحزاب والنقابات

تضم معظم الأحزاب في مصر لجانا نسائية، لكن معظمها يرتبط أساسا بالعمل الحزبي ويعتبر العمل النسائي تابعا له فكريا وسياسيا، مثل لجان المرأة في حزب الوفد والناصري والعمل. وقد نجح المكتب النسائي في حزب التجمع الوطني التقدمي في إنشاء هيئة لها بعض الاستقلالية عن الحزب، هي الاتحاد النسائي التقدمي الذي لم تشترط لعضويته عضوية الحزب. على أن تواجد النساء في تشكيلات الحزب، خاصة القيادية منها، مازال ضعيفا، إذ توجد ثلاث نساء في الهيئة العليا لحزب الوفد بالرغم من اتساع عددها، ولا توجد نساء في الهيئة التنفيذية لحزب العمل، بينما يقتصر الحزب الناصري على سيدة واحدة. ولذلك، لم تنجح النساء في هذه الأحزاب في وضع قضايا المرأة، بخصوصيتها، في برامج عمل الأحزاب التي تنتمي اليها هؤلاء النساء. ويستثنى من ذلك حزب التجمع الذي تضم لجنته المركزية أربع نساء، نجحن في وضع قضايا المرأة على جدول أعمال الحزب (عثمان، هالة ١٩٨٥). وقد أظهرت الانتخابات النيابية، منذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن، عدم اهتمام هذه الأحزاب بترشيح النساء. وكانت هذه ظاهرة سلبية عامة،

شملت الحزب الحاكم، وشكلت مؤشراً على ضعف الإيمان الحقيقي بمشاركة المرأة، مما يمكن تفسيره بغلبة غياب الوعي بشأن النوع الاجتماعي بين أعضاء هذه الأحزاب، وخاصة الرجال منهم.

أما حجم عضوية المرأة في النقابات المهنية فهو مواز لحجم تواجدها في المهن المختلفة، خاصة أن الانتساب لهذه النقابات هو شرط لممارسة المهنة. ولذلك، فإن حجم العضوية لا يعتبر مؤشرا على المشاركة الفعالة للمرأة. ومن الملاحظ أيضاً ندرة وصول النساء في هذه النقابات إلى المراكز القيادية، خاصة النقابات التي يسيطر عليها التيار الإسلامي.

كما أن النقابات العمالية لا تتبنى قضايا المرأة بشكل واع، رغم وصول المرأة إلى عضوية الاتحاد العام للعمال. غير أن هذه النقابات قد تم احتواؤها من قبل الدولة وهي، بالتالي، تركز كل جهودها على مساندة السياسات العمالية التي تتبناها الدولة. وتثار القضايا العمالية الخاصة بالمرأة أحيانا في إطار سياسة الدولة أيضا . لذا، حين صدر قانون العمل الموحد الذي قلّص بعض الحقوق الاجتماعية للمرأة، مقارنة بالقوانين السابقة، وتمشياً مع متطلبات العولمة، لم يتصدّ اتحاد العمال لهذا التراجع.

٣- المنظمات الأهلية النسائية

يمكن اعتبار المنظمات أو الجمعيات الأهلية النسائية أساسا صالحا لتطوير وبناء حركة نسائية فعالة إذا كانت هذه المنظمات منظمات بنيوية تهدف، الى تحقيق التنمية الشاملة وتملك القدرة والتغيير الاجتماعي وتملك القدرة على الحركة والآليات اللازمة لذلك، بما يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وتنقسم المنظمات الأهلية النسائية في مصر، من حيث مهامها الوظيفية أو البنيوية، ومن حيث درجة مساهمتها في إبراز قضايا المرأة، إلى الأنواع التالية:

(أ) منظمات نسائية رعائية-خدمية. هذه المنظمات هي بمثابة جمعيات أهلية، بالمعنى الوظيفي، حيث أنها تعمل في تناغم مع الواقع الاجتماعي السائد بهدف إشباع الحاجات العملية للنساء، دون الحاجات الإستراتيجية، وذلك عن طريق تقديم خدمات لفئات من النساء الفقيرات، وهي تُعتبر امتدادا للجمعيات الخيرية النسائية التي تأسست في أوائل القرن العشرين. ويطلق البعض عليها الجمعيات ذات العلاقة بالأنشطة النسائية، لتمييزها عن الجمعيات النسائية البنيوية، (Khafagy 1992). وتتسم هذه الجمعيات بأنها جميعها مسجلة في وزارة الشئون الاجتماعية وتخضع لقانون الجمعيات الذي تم تغييره مرتين ولكنه مازال يضع المنظمات في تبعية شبه كاملة لهذه الوزارة. وهذه الجمعيات تتبنى، في الغالب، نظرة تقليدية لدور المرأة، وينعكس هذا في الأنشطة والخدمات التي تقدمها، والمرتبطة بالتقسيم التقليدي للعمل على أساس النوع، مثل تعليم الخياطة، والتطريز، والتدبير المنزلي والتوعية بشأن تنظيم الأسرة، وما الى ذلك. وقد بدأ دورها في الاتساع في السنوات الأخيرة ليشمل الأنشطة التنموية الجزئية، مثل محو الأمية الأبجدية، والتوعية القانونية، والمشروعات الصغيرة المدرّة للدخل. ولا تتبنى النساء في هذه الجمعيات رؤى سياسية، بل يفضلن الابتعاد عنها، كما أنهن لا يعرن اهتمامهن لتغيير أدوار المرأة أو للعلاقات غير المتكافئة بين الجنسين. وقد لوحظ أن مشاركة النساء من عضوات هذه الجمعيات في الأنشطة التحضيرية للمؤتمرين الدوليين للسكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين ١٩٩٥، أدت إلى نمو الوعي لديهن ببعض القضايا المعاصرة المعنية بالمرأة. وحيث يتميز هذا النوع من الجمعيات الأهلية بالعمل على المستوى القاعدي وبالقدرة على إقامة علاقات جيدة بالفئات المستفيدة، من النساء الفقيرات في الريف والحضر، فإن توعية أعضاء هذه الجمعيات بقضايا المرأة، وتطوير قدراتهم التنظيمية، وتدريبهم على المشاركة الديمقراطية

يمكن أن يشكل رافدا قويا يؤثر في وعي النساء المصريات في القواعد الجماهيرية، وضمهن، كقواعد شعبية، للحركة النسائية (الباز ١٩٩٨: ٢١).

(ب) منظمات نسائية حقوقية-دفاعية. يأخذ معظم هذه المنظمات شكل مراكز للبحوث ومراكز معنية بتوعية المرأة ومساندتها قانونيا من جهة، بينما يعمل البعض الآخر على تمكين النساء المهمشات عن طريق المشروعات المدرة للدخل. وقد ظهر معظم هذه التنظيمات في الثمانينات عن طريق نساء مثقفات، وشاركهم أحيانا رجال يؤمنون، فكريا، بالمساواة بين الجنسين. وقد شاركت غالبية هذه التنظيمات في حركات الطلبة السياسية في السبعينات. لذا، فهي تحمل رؤية سياسية، وإن بدرجات متفاوتة، مع اختلاف أولوياتها ومناهج تحليلها. وهي تعتبر أن تحرر المرأة هو جزء من تحرر المجتمع، فتربط بين ما هو نسائي وما هو سياسي. وتتميز النساء في هذه التنظيمات بالوعي بشأن عدم تكافؤ العلاقات بين الجنسين في المجتمع، وبضرورة العمل على تغييرها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل والقضاء على تقسيم العمل القائم على أساس النوع الاجتماعي.

وتتميز عضوات هذه المنظمات بارتفاع مستوى تعليمهن وبقدراتهن الفكرية واللغوية التي تمكنهن من التنسيق مع المنظمات النسائية الدولية لتبادل الخبرات والقيام بأنشطة مشتركة، خاصة في المؤتمرات الدولية. وهذا ما يجعلهن قادرات على الحصول على تمويل لمشروعاتهن، وإن كان بعضهن يرفض أو يتحفظ على التمويل الأجنبي لشكهن في نواياه وأهدافه. وتتسم هذه التنظيمات بتركزها في المناطق الحضرية. ولذلك، بالرغم من اهتمام خطابها بالفئات الفقيرة من النساء، إلا أن غالبيتها ما زالت، عملياً، بعيدة عن الوصول إلى القاعدة الجماهيرية النسائية. وتقوم هذه التنظيمات بأنشطة دفاعية تتمثل في القيام بالبحوث الخاصة بأوضاع المرأة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل، كما أنها تشارك في الحملات الخاصة بقضايا المرأة، مثل العنف الأسري، والختان، والنساء المعيلات. وتتجه هذه المنظمات إلى التركيز على إشباع الحاجات الاستراتيجية للنساء التي من شأنها أن تؤدي الى تغيير أوضاعهن بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين. ومن أنشطتها تنظيم حملات لتغيير القوانين التي تميز ضد المرأة. وقد ساهم في تشكيل وتطوير هذه المنظمات وجود الهامش الديمقراطي المحدود، والتأثر بالاهتمام العالمي بقضايا المرأة عن طريق المشاركة في الشبكات الإقليمية والعالمية وفي المؤتمرات العالمية للمرأة منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن.

ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من المنظمات مجموعة المرأة الجديدة، ومركز دراسات المرأة، "معا"، في القاهرة، وجمعية النهوض وتنمية المرأة، ورابطة المرأة العربية، ومؤسسة نور لبحوث ودراسات المرأة العربية ، ومركز قضايا المرأة المصرية، والمركز المصري لحقوق المرأة، وجمعية المرأة والمجتمع، ومجموعة بنت الأرض في المنصورة. وقد توقف نشاط بعض هذه المنظمات بسبب تناقص التمويل الأجنبي أو عدم الرغبة فيه، وكذلك بسبب الضغوط التي تمارسها الحكومة على أنشطتها. وفي عام ١٩٨٥ تكونت لجنة الدفاع عن المرأة والأسرة لمواجهة مشاكل إلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لسنة ١٩٩٧ والمطالبة بقانون يضمن المساواة بين الجنسين في المجال الخاص، ولكنها توقفت بسبب محاربة وزارة الشؤون الاجتماعية لها.

ويلاحظ استمرار المواجهة بين هذا النوع من المنظمات، التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي وتناضل من أجل الاستقلالية، وبين الحكومة التي تسعى لاحتواء كل المنظمات الأهلية. وإن لم تستطع ذلك فهي تتدخل، بذرائع أمنية، لاستبعاد بعض الأعضاء أو لرفض إشهار الجمعية.

(ج) لجان نسائية في منظمات غير حكومية متخصصة. تعتبر لجنة النهوض بأوضاع المرأة في اتحاد المحامين العرب، ولجان المرأة في منظمات حقوق الإنسان أمثلة على مثل هذه اللجان. وتعتبر هذه اللجان أيضا تنظيمات دفاعية، وتتشابه رؤيتها لقضايا المرأة مع المنظمات النسائية الحقوقية-الدفاعية مع تركيزها على قضايا المرأة في إطار منطلقات وأهداف المنظمة الأم.

(د) منظمات غير رسمية إسلامية. وبالإضافة إلى الجماعات المقننة رسمياً، هناك بعض النماذج للجماعات النسائية غير الرسمية التي كانت تنظمها، في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وهي جماعات التيار الإسلامي. فقد أفادت هذه الجماعات من شعبيتها وانتشارها بين طلاب وطالبات الجامعات كي تشجع الطالبات في الحرم الجامعي على تنظيم أنفسهن في جماعات تزود عضواتها بالدعم الاجتماعي والخدمات الاجتماعية، مثل توفير المواصلات المجانية، والرعاية الطبية، ونسخ مذكرات المحاضرات والدروس . وكانت قيادات هذه الجماعات النسائية من الرجال على الدوام. ولا يغير تشكيل الجماعات التي تفصل بين الجنسين من حقيقة أن القيادة تظل حكرا على الرجال حتى في الجماعات النسائية. وقد لعبت هذه الجماعات النسائية الإسلامية دورا فاعلا في تجنيد وضم نساء أخريات إلى الحركة، خصوصا النساء اللواتي ينتمين الى الطبقات التي ألمَّ بها الفقر حديثا، وذلك عن طريق حل مشكلاتهن المادية الملحة. وهي ملتزمة أشد الالتزام وقادرة على الابتكار والتجديد في الأساليب التي تستخدمها للوصول إلى الناس خصوصا على المستوى الشعبي(Hatem 1992: 245).

وحين بدأت الحكومة، التزاما بسياسة الإصلاح الاقتصادي، بتقليص حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة، استطاع الناشطون في التيارات السياسية الإسلامية، من كلا الجنسين، اختراق حركة المنظمات الأهلية والحلول محل الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية، خصوصا في ميادين الصحة، والتعليم والتشغيل، والأنشطة التي تدر دخلا إضافيا . ومن خلال ذلك، روّجوا للأفكار المعادية للمساواة بين الجنسين. ولاقت أفكارهم انتشارا واسعا وقبولا لدى عدد كبير من النساء المصريات، ليس عن اقتناع حقيقي في معظم الأحيان، لكن نتيجة لما قدمته هذه الجماعات من حلول عملية للمشكلات التي تعاني منها النساء. وبالرغم من إدراك الجماعات الراديكالية من النساء الناشطات وتنبهها لخطر تأثير الجماعات الإسلامية على النساء في مصر، إلا أنها لم تستطع مواجهتها وتحييد تأثيرها في المجتمع . ويعود ذلك الى عدم استنادها إلى قاعدة اجتماعية قوية من ناحية ولأنها، عكس الإسلاميين، لا تعمل ضمن سياق حركة ضخمة تملك موارد كافية لمد الناس بالخدمات التي يحتاجونها من ناحية أخرى (الباز ٢٠٠١).

وختاماً، تنبغي الإشارة، في سياق تكون الحركات النسائية، أن النساء في مصر لا يمثلن، بالطبع، فئة متجانسة. وبالتالي، فإن معالجة غياب المساواة بين الجنسين، باعتبارها قضية وطنية، يجب أن تأخذ في الاعتبار عدم المساواة القائمة بين مختلف فئات النساء المصريات. ويعود هذا الى اختلاف انتمائهن الطبقي، وما يترتب عليه من عدم التكافؤ في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى التفاوت بين نساء الريف والمدينة. وفضلاً عن ذلك، ساهمت سياسات العولمة في تكريس هذه الفروق. وقد أدى الوضع إلى اختلاف الاحتياجات والوعي والطموحات، وأحياناً تضاربها، بين الفئات المختلفة من النساء، مما أدى، بدوره، الى تعارض التحالفات المحتملة والأشكال الممكنة للعمل التي يمكن أن تعود بالنفع على الجماعات النسائية المختلفة . وتعتبر هذه المسألة في غاية الأهمية بالنسبة لتحديد الأوليات على سلم الأداء ومجال الفعل عند تشكيل الجماعات النسائية.

لذلك، تتطلب النظرة الشمولية المتعلقة بتطور المرأة وتحررها وتبنّي أولويات متباينة تبعاً للمجموعات المختلفة في شتى مراحل التنمية الاجتماعية. فبالنسبة للنساء الفقيرات المحرومات، ينبغي أن

تحظى بالأولوية قضايا التخفيف من حدة الفقر، وتسهيل الحصول على الفرص الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، في الوقت الذي يجري فيه رفع مستوى وعيهن بحقوقهن ودورهن الاجتماعي . أما النساء المحظوظات اللواتي يتمتعن بالامتيازات وبالوعي بشأن النوع الاجتماعي، فالأولوية بالنسبة لهن ينبغي أن تتمثل في النضال من أجل مشاركتهن، بشكل أكبر، في عمليات وضع السياسات التي يمكن من خلالها ضمان صياغة سياسات عامة تأخذ النوع الاجتماعي في الحسبان، وتؤدي إلى إدماج النساء في المجرى الرئيسي للتنمية. وفي هذا الإطار، يعتبر وعي النساء اللواتي يتمتعن بالامتيازات، والتزامهن باحتياجات الفقيرات من النساء، من الشروط الضرورية الهامة لوحدة وارتباط جميع النساء في النضال، من أجل المساواة بين الجنسين في المجتمع .

واو- الآليات الرسمية لدعم قضايا المرأة المصرية

١- المجلس القومي للمرأة

أنشئ المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك، وعضوية ٣٠ شخصية من المعنيين بقضايا المرأة، نساءاً ورجالاً، يعملون في إطار لجان متخصصة، باعتباره مجلساً تقنينا موسعا للجنة القومية للمرأة التي أقيمت للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين ومتابعة تنفيذ توصياته. وتعتبر المهمة الأساسية للمجلس هي رسم السياسات التي تؤدي إلى تدعيم وتمكين المرأة المصرية، والتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذها، كما أنه يمثل المرأة المصرية في المحافل الدولية. وقد توسع المجلس بإنشاء أمانات في كل المحافظات وتوسع كذلك في أنشطته الميدانية لدعم الفئات المحتاجة من النساء. وقد شكل المجلس، بفروعه المختلفة، شبكة تنظيمية تغطي جميع أنحاء مصر. ومع تزايد عضويته، أصبح المجلس بمثابة المنظمة النسائية البديلة لأي تنظيم نسائي موحد أو حركة نسائية جماهيرية على المستوي القومي، خاصة وأنه يملك من الموارد ما يمكّنه من القيام بمشروعات تنموية وأنشطة دفاعية لدعم المرأة، لا تستطيع أية منظمة أخرى منافسته فيها. لذلك، أدى إنشاء المجلس القومي للمرأة وتوسعه جغرافياً ومن حيث أنشطته، ضمن أسباب أخرى، إلى تراجع الحركة النسائية المستقلة، خاصة وأن مصادر التمويل قد تراجعت، كما أنها تعطي الأولوية للمجلس القومي للمرأة.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس القومي للمرأة واللجنة القومية للمرأة قد لعبا، في الفترة الأخيرة، دوراً كبيراً في إصدار بعض القوانين الداعمة للمرأة، مثل قانون إجراءات التقاضي في الأحوال الشخصية، أو ما يسمى بقانون الخلع. ونجح أيضا في الدفع لتغيير قانون الجنسية لصالح أطفال المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي، ذلك رغم أن المنظمات النسائية الدفاعية كانت تطالب بهذا التغيير منذ أكثر من حقبتين من الزمن دون أن تستجيب لها الدولة.

٢- المجلس القومي للطفولة والأمومة

ترأس اللجنة الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة أيضا السيدة حرم رئيس الجمهورية. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بالطفولة في مصر، والخاصة بالمرأة في دورها الأسري. وكثيرا ما تتداخل بعض أنشطته مع أنشطة المجلس القومي للمرأة.

٣- إدارات المرأة في الوزارات المختلفة

توجد هذه الإدارات في عدد من الوزارات، مثل وزارات الزراعة، والعمل، والإدارة المحلية، والشؤون الاجتماعية. ويُعني نشاط هذه الإدارات بالمرأة في إطار مسؤوليات وصلاحيات الوزارة المعنية. وتوجد فروع لهذه الإدارات في المديريات التابعة للوزارات في المحافظات المختلفة.

٤- أمانات المرأة المركزية والمحلية في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم

تقوم هذه الأمانات بدعم سياسات المرأة في إطار الخط العام للحزب الوطني الديمقراطي، والقيام بأنشطة تنموية ودفاعية لتطوير وضع المرأة. ويلاحظ أن هناك تداخلا وتكرارا لكثير من الأنشطة التي تقوم بها كل من الآليات الرسمية السابق ذكرها.

زاي- ملاحظات ختامية

بعد العرض السابق لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني والآليات الحكومية الخاصة بقضايا المرأة، ينبغي التنويه إلى أنه برغم التواجد النشيط والتوجه التحرري لبعض هذه المؤسسات والآليات، إلا أنها ما زالت تقوم، بشكل عام، بجهود متناثرة، وعلى الرغم من توافر فرص الالتقاء والتنسيق لها،في عدة مناسبات، مثل مناسبة إلغاء قانون الأحوال الشخصية عام ١٩٨٥، وتكوين لجنة الدفاع عن المرأة والأسرة من ممثلات التنظيمات النسائية وبعض النساء المستقلات النشيطات واللجنة القومية للمنظمات الأهلية للسكان والتنمية للإعداد للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤، واللجنة القومية للمنظمات الأهلية للإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، ١٩٩٥. فكل هذه التجمعات بدأت بحماس شديد كان يبشر بإمكانية إيجاد أرضية لانطلاق حركة نسائية، إلا أنها لم تستمر لأسباب تتعلق بالنساء أنفسهن وصراعاتهن على الزعامة والمكاسب الشخصية، وبسبب محاصرة الدولة لإمكانية استمرار ونمو هذه التجمعات، اتساقا مع التشكك والخوف التقليدي للدولة من الحركات الجماهيرية الخارجة عن إطار سيطرتها.

ونعود الآن لطرح السؤال التالي: هل يمكننا القول، وفقاً للتعريف الذي تبنته هذه الدراسة للحركة النسائية وبالنظر إلى توافر الشروط الموضوعية والذاتية لقيام هذه الحركة، بأن هناك حركة نسائية في مصر في الوقت الحالي؟

في اعتقادنا، لا توجد حركة نسائية في مصر بهذا المعنى. فبالرغم من وجود صحوة نسائية تتأثر بعوامل داخلية وخارجية، وبالرغم من إعلان الدولة، تحت ضغط التوجه العالمي، تبينها لتطوير وضع المرأة المصرية، إلا أن هذه الصحوة لم تصل بعد إلى مستوى من العمومية والتنظيم والاتفاق على برنامج يمثل الحد الأدنى من التوافق، ومن ثم، القدرة على التحرك الفعال من أجل تمكين المرأة وتحريرها وتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى القومي الشامل.

ويمكن إرجاع ذلك الى مجموعتين من العوامل:

(أ) عوامل هيكلية

تقع العوامل الهيكلية في ست فئات هي:

١- السياسات التنموية القائمة على برامج التكييف الهيكلي وسياسات الإصلاح الاقتصادي، بإعتبارها التطبيق الوطني للعولمة. أدت هذه السياسات إلى زيادة معدلات الفقر، خاصة بالنسبة للنساء، وإلى تقليص الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لهن، مما أدى، بدوره، إلى تدهور الظروف الموضوعية للنساء وإضعاف قدراتهن بالشكل الذي حجّم مشاركتهن المجتمعية على كل المستويات. وأدى هذا، بالتالي، إلى إضعاف الوعي الذاتي بالحقوق والقضايا التحررية للمرأة، والذي يعتبر شرطا لوجود حركة نسائية فعالة.

٢- إتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. أدت السياسات الاقتصادية نفسها الى ظهور صور جديدة من عدم المساواة بين النساء المصريات، من شأنها أن تخلق مصالح متناقضة بين فئات النساء من الطبقات المختلفة، تترتب، بدورها، عن مطالب اقتصادية واجتماعية متضاربة قد لا تعبِّر عن مصالح كل النساء. ومن ثم، قد يؤثر ذلك على إمكانية وجود حركة نسائية ممثلة للنساء المصريات بشكل عام، إلا في حالة وعي القيادات النسائية بقضايا الفئات المختلفة، والتزامها بوضع برنامج يأخذ في اعتباره تطوير وضع الغالبية المقهورة من النساء.

٣- غياب مشروع وطني يمكنه أن يستثير حماس الجماهير للمشاركة به وللالتفاف حوله. فضلاً عن غياب مثل هذا المشروع، تبنت الدولة إستراتيجية تنموية لصالح طبقات محدودة، بحيث تم تهميش الجماهير واستبعادها تدريجياً من العملية التنموية، مما عرّضها للشعور بالاغتراب، وعدم الانتماء، وعدم القدرة على الفعل. ويؤثر هذا على النساء بصورة أكبر بحكم القهر التاريخي الواقع عليهن.

٤- غياب المناخ الديمقراطي الذي يؤدي إلى المشاركة الحقيقية في صنع القرار. يُضاف الى هذا ضعف المؤسسات الديمقراطية وضعف تواجد النساء فيها على مستوى صنع القرار حيث يكون وجود المرأة مؤثراً وفعالاً. كما أن استمرار وجود قوانين الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات، والقوانين السلطوية المنظمة للمجتمع المدني، خاصة القوانين المتعاقبة للجمعيات الأهلية التي تؤمن سيطرة الحكومة على العمل الأهلي الجماهيري، وانعدام الثقة، المتبادل تاريخيا بين الحكومة والجماهير، الذي يؤدي إلى محاصرة الدولة للعمل الجماهيري باستمرار، ومحاولة شق صفوفه في حالات التجمعات المنظمة، كل ذلك يؤدي إلى إعاقة حرية حركة المنظمات النسائية الواعية لضرورة توسيع قاعدتها الجماهيرية كشرط أساسي لوجود حركة نسائية فعالة على مستوى الوطن كله.

٥- الازدواجية الدستورية والقانونية التي تفصل بين حقوق المرأة في المجال العام وحقوقها في المجال الخاص، وكذلك الازدواجية بين التشريعات المدنية وتلك المستمدة من الشريعة الإسلامية بتفسير معاد للمرأة. أدى وضع المرأة، الذي يتسم بالخضوع والقهر، الى إحساسها الدائم بعدم الأمان، الذي يجعلها غير قادرة على الاختلاف مع زوجها فكريا أو سياسيا، أو حتى في الأمور العادية، خوفا من تخليه عنها. وتنعكس هذه الازدواجية سلباً على قدرة المرأة على المشاركة في العمل العام.

٦- سيادة الازدواجية الثقافية حيال رؤية أدوار المرأة أو غياب الوعي بشأن النوع الاجتماعي. ففي الوقت الذي تضطر فيه المرأة إلى العمل تحت ضغط الحاجة وتساهم بكل دخلها، في معظم الأحيان، للمشاركة في إعالة الأسرة، مازال تقسيم العمل التقليدي، القائم على أساس النوع الاجتماعي، سائداً مقارنة بفترات سابقة، وذلك بسبب تصاعد التيارات المحافظة في إطار ردة فكرية عامة تبلغ ذروتها حيال حقوق المرأة. ويتجسد هذا الاتجاه في الدعوة إلى عودة المرأة إلى المنزل مع استغلال الدين لإعطاء هذه الدعوة صبغة مقدسة. وقد أثرت هذه الدعوات في وعي النساء بحقوقهن العامة وحقهن في المشاركة في تشكيل المجتمع خارج المنزل، رغم اشتغالهن بأجر. ويترتب عن ذلك، عادة، إحساس المرأة العاملة بالذنب إذا

قصرت في أداء واجباتها المنزلية، باعتبارها واجباتها الأساسية، فتبذل جهودا مضاعفة لتحمّل عبء مزدوج دون أن تجرؤ على مطالبة الزوج بتحمل جزء من هذه المسؤوليات. ويؤدي هذا في النهاية، إلى استغراق المرأة في المشاكل الحياتية اليومية، وبالتالي، ابتعادها أو استبعادها من المجال العام، بما فيه الحركات النسائية التحريرية.

(ب) عوامل تتعلق بالمرأة وتنظيماتها

١- تشرذم التنظيمات النسائية نتيجة لاختلاف مستويات الوعي والتوجه الأيديولوجي، وغياب العلاقة بين المنظمات النسائية الدفاعية والمنظمات النسائية التقليدية بشكل يكاد يعكس قدرا من التعالي من جانب الأولى. وعلى الرغم من بعض اللقاءات التي تجري بمناسبة أحداث معينة، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ١٩٩٥، فإن هذه اللقاءات لم تنجح في أيجاد أرضية مشتركة توفر إطارا للعمل والتوعية من أجل قضايا تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢- اتسام العمل النسائي الواعي بقضايا تطوير وتغيير وضع المرأة بالنخبوية وبعدم القدرة على التواصل مع جماهير النساء. وبالرغم من تعبير خطاب هذه التنظيمات عن بعض مشاكل النساء على المستوى القاعدي، إلا أن اندماج هؤلاء النساء، كعضوات مشاركات وقادرات على التعبير عن مشاكلهن، لم يتحقق إلا باعتبارهن فئات مستفيدة من خدمات هذه التنظيمات، مما يضعف شروط قيام حركة نسائية شاملة وفعالة.

٣- انتشار مظاهر عديدة للانتهازية، في الفترة الأخيرة، وسط النساء الناشطات في قضايا المرأة. أصبحت قضايا المرأة مجالاً للوصول إلى السلطة والحصول على الشهرة والترقية في المناصب العامة، مما فتح بابا للمساومات والتنازلات وأضعف الحس النضالي الذي كانت تتسم به الحركات النسائية في فترات النهضة والتحرر. وأصبح الهدف عند بعض النساء هو تحقيق الطموح الشخصي، وليس بناء حركة نسائية جماهيرية مستقلة، خاصة إذا كان ذلك يخالف توجهات الدولة.

٤- انتشار بعض مظاهر الفساد والسعي الى الربح، خاصة بعد زيادة مصادر التمويل الأجنبي للمنظمات النسائية. وقد أدى هذا إلى المنافسة والصراع، بهدف الاستئثار بمصادر التمويل. ويعزز هذا الانتشار غياب الشفافية، وانعدام القدرات المحاسبية في بعض المنظمات. ويؤدي عدم توافر المعلومات الكافية عند جهات التمويل الأجنبية، عن مدى مصداقية وفعالية المنظمات المستفيدة وحجم دورها المجتمعي، إلى تمويل منظمات غير فعالة، فتضخم صورتها بشكل يجافي الواقع.

٥- غياب الروح الجماعية النضالية، باستثناء عدد قليل من المنظمات، وظهور التنافس والصراع بين النساء من أجل احتكار الزعامة والسيطرة في إطار العمل النسائي. وقد تلجأ بعض النساء إلى وسائل عديدة للتخلص من المنافسات، ويساعد على ذلك غياب الديمقراطية داخل هذه المنظمات في معظم الأحيان.

وفي النهاية، وبالرغم من قناعتنا بأن ما نشهده في مصر الآن يمكن أن يعد تعبيرا عن صحوة نسائية لم تتبلور لتصبح حركة نسائية بالمعنى العلمي للحركة الاجتماعية، فإن معرفتنا بجدلية التغيير الاجتماعي وحتمية تطور الظروف الموضوعية والذاتية للمرأة المصرية، في إطار تطور المجتمع في اللحظة التاريخية الراهنة، يوجب علينا، كنساء، أن نواجه الواقع بروح نضالية ناقدة، وبوعي ورؤية تحررية للمرأة وللمجتمع

في وقت واحد. كما أن ذلك يحتم علينا أن نعمل للوصول إلى برنامج الحد الأدنى المشترك كبداية صحيحة للعمل الجماعي، من أجل إقامة حركة نسائية ديمقراطية على المستوى القومي.

المراجع

ألف- المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين: ١٩٩٥، مقدمة المرأة في الحياة العامة المصرية، مركز ابن خلدون، القاهرة.

الباز، شهيدة: ١٩٩٢، مكانة المرأة في المجتمع، جريدة الأهرام، يوليو.

الباز، شهيدة: ١٩٩٤، عمل المرأة وإشكالية المساواة، في: "المرأة المصرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية"، دار الثقافة، القاهرة.

الباز، شهيدة: ١٩٩٥، المنظمات الأهلية في مصر وإمكانيات التطوير – رؤية استراتيجية، مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر.

الباز، شهيدة: ١٩٩٨، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج بيجين: تقييم نقدي، قدمت في الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين، بيروت، ديسمبر.

الباز، شهيدة: ١٩٩٩، المرأة ونظام القيم في الحقبة النفطية، في: المرأة بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٥)، بيروت.

الباز، شهيدة: ٢٠٠١، (نور الشطي وأنيكا رابو- تحرير) تنظيم النساء: الجماعات الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط (ترجمة: معين الإمام)، الطبعة العربية.

الباز، شهيدة: ٢٠٠٣، العولمة، النوع الاجتماعي والمساواة في العالم العربي، مجلة نور كتاب غير دوري، عدد خاص عن المرأة العربية والعولمة، مؤسسة نور لدراسات وأبحاث المرأة العربية، القاهرة، يونيه.

السبكي، أمال كامل بيومي: ١٩٨٦، الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين ١٩١٩ و١٩٥٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

السعداوي، نوال: ١٩٧٧، قضية المرأة المصرية السياسية والجنسية، كراسات الثقافة الجديدة، القاهرة.

السعداوي، نوال: ١٩٨٦، التحديات السياسية التي تواجه المرأة العربية في نهاية القرن العشرين، في: "المؤتمر الدولي للمرأة العربية، عن التحديات التي تواجه المرأة العربية في القرن العشرين"، القاهرة، ١-٣ سبتمبر.

العفيفي، نادية عبد الوهاب وعبد الهادي، آمال: ١٩٩٥، الحركة النسائية في مصر، في: "الحركة النسائية العربية – أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية تونس، فلسطين، مصر، السودان، مركز دراسات المرأة الجديدة، القاهرة.

بدوي، أحمد زكي: ١٩٨٢ ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية.

حاتم، ميرفت: ٢٠٠٢، الخطابات العلمانية والإسلامية حول الحداثة في مصر ونشأة الدولة الوطنية ما بعد الاستعمار، في: أصوات بديلة ؛ المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث، تحرير وتقديم: هدى الصدة، ترجمة هالة كمال، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.

خليل، عزة: ٢٠٠٢، الحركات النسائية في مصر، ورقة غير منشورة، مشروع الحركات الاجتماعية في مصر، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.

ربيع، عمر هاشم: ١٩٩٦، الأداء التشريعي للمرأة المصرية، (رواق عربي، مجلة تصدر عن مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الثاني، إبريل ، ص ٢٨ – ٤٣).

زكريا، فؤاد: ١٩٨٦ ملاحظات أولية حول موقف الجماعات الإسلامية المعاصرة من قضية المرأة، في: "المؤتمر الدولي للمرأة العربية، عن التحديات التي تواجه المرأة العربية في القرن العشرين"، جمعية تضامن المرأة العربية، القاهرة، ١-٣ سبتمبر.

شعراوي، هدى: ٢٠٠٣، مذكرات هدى شعراوي: رائدة المرأة العربية الحديثة، الجزء الثالث، سلسلة كتب "الكتاب للجميع"، ملحق جريدة القاهرة، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.

شرف الدين، فهمية: ٢٠٠٣، كيف نقرأ الحركات النسائية، ورقة عمل غير منشورة، الإسكوا.

عثمان ، هالة إسماعيل: ١٩٨٥، دور المرأة في المنظمات الجماهيرية ومدى تناسبه مع حجمها ودورها في المجتمع المصري في: "المؤتمر الدولي الأول للمرأة العربية والأفريقية"، اتحاد المحامين العرب، القاهرة، ٢٥-٢٨ فبراير.

عباس، رؤوف: ٢٠٠٣، النظام الليبرالي .... هل عرفته مصر؟، مجلة الهلال، القاهرة، أكتوبر.

عمارة، محمد: ١٩٨٥، قاسم أمين، تحرير المرأة والتمدن الإسلامي، سلسلة أعلام، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت.

موهانتي، تشاندرا تالبيد: ٢٠٠٢، أمام أعين غربية: البحث النسوي والخطابات الكولونيالية في: أصوات بديلة: المرأة والعرق والوطن في العالم الثالث، تحرير وتقديم: هدى الصدة، ترجمة: هالة كمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

باء- المراجع الأجنبية

Adel-Kader, Soha (1992), The Situation Analysis of Women in Egypt, CAPMAS and UNICEF, Cairo.

Badran, Margo, (1993) Independent Women, More than a Century of Feminism in Egypt. In: Tucker, Judith (ed.). Old Boundaries-New Frontiers, Centre for Contemorary Arab studies George Town University.

CAMPAS, 1999, Labour Force Survey (LFSS), Cairo.

El-Baz, Shahida, (199?).

El-Baz, Shahida (2001), Globalization, Gender and Arab Public Policies, Personal Contribution to: Globalization and Arab Women Economic Participation, The First Arab Women Development Report: CAWTAR, Tunis.